النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 649 | من 9 الى 15 أبريل 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

عمر باعزيز:

ضيف العدد

إن اسهام الشبيبة التعليمية في النضال الديمقراطي العام إلى جانب النضالات النقابية العمالية والتنظيمات السياسية المناضلة كفيل بالدفع بتغيير ميزان القوى لصالح الطبقات الشعبية...

15

خلفيات العدوان الصهيو-أمريكي على إيران وحصيلته الأولية

11

حمى الانتخابات وأوهام التغيير من الداخل

06

الطبقة العاملة وتحديات العمل النقابي

09 08 07

اللجنة المركزية في دورة الفقيد الحسين لهناوي

02

كلمة العدد:

لا رهان شعبي على الانتخابات المخزنية لتحقيق التغيير الديمقراطي والبديل هو النضال الجماهيري الواعي والمنظم

يراهن النظام المخزني على الرفع من نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية والجماعية التي ستجري في شهر شتنبر المقبل لتفادي ما وقع في الانتخابات السابقة من مقاطعة شعبية عارمة عمقت أزمة شرعيته، وكشفت عن فقدان الشعب المغربي للثقة في مؤسساته «التمثيلية» الزائفة التي بينت التجربة التاريخية أنها مجرد مؤسسات شكلية تفتقر إلى سلطة القرار، ويزدحم في أروقتها الفاسدون والانتهازيون والوصوليون، خدام المخزن، الذين لا هم لهم سوى خدمة مصالحهم ومصالح النظام والبرجوازية الطفيلية على حساب مصالح وطموحات الشعب المغربي.

لقد أصبح الشعب المغربي واعيا من خلال تجربته التاريخية، منذ انتخابات 1962 وحتى الآن، أن الانتخابات والمؤسسات المنبثقة عنها مجرد «لعبة سياسية مغشوشة» عاجزة تماما عن تغيير أوضاعه نحو الأحسن وتحقيق طموحاته في الحرية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية. وأصبح يدرك أنها عاجزة تماما عن التأثير في القرارات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصيرية بما يخدم مصالحه ومصالح الوطن. بل على العكس من ذلك أصبحت أدوات لشرعنة الاستبداد المخزني والفساد واستقطاب النخب والتطبيع مع الكيان الصهيوني وتمرير السياسات الليبرالية المتوحشة التي فقرت الطبقات الشعبية والوسطى.

إن الانتخابات المقبلة لن تختلف عن سابقاتها رغم استنفار النظام لكل إمكانياته البشرية والمادية والإعلامية، وقيامه بوضع جميع الترتيبات السياسية والقانونية والتنظيمية، تحت إشراف وزارة الداخلية، لضمان الرفع من نسبة المشاركة فيها. ومن ضمن ذلك تغيير قوانين الانتخابات ل«تشجيع» الشباب للمشاركة فيها كمستقلين ودعمهم ماليا وتجريم التشكيك في نزاهة الانتخابات «لشرعنة» ملاحقة وقمع كل من يدعو إلى مقاطعتها ويطعن في نتائجها. وقد ساعده في ذلك التفاف جل الأحزاب حوله وانضباطها لتوجيهاته سعيا نحو تعزيز موقعها في الخريطة السياسية المقبلة.

فالمؤسسات التي ستنبثق عن هذه الانتخابات لن تفرز سوى مؤسسات شكلية تؤثث ل«دمقراطية الواجهة» ولاسلطة حقيقية لها. فهي مؤطرة بالدستور الممنوح لسنة 2011 الذي يكرس الحكم الفردي المطلق حيث يتمتع الملك بالسلطة السياسية والدينية مما يجعله يتحكم في مؤسسات الدولة. فالبرلمان أصبح مجرد غرفة لتسجيل القوانين التي تقرر في المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، والحكومة لا تحكم وينحصر دورها في تدبير وتنسيق الأعمال وتنفيذ الاختيارات والسياسات المحددة سلفا/ أي أنها تطبق برامج الملك التي تخدم أساسا مصالح الكتلة الطبقية السائدة. بالإضافة إلى كونها تتم تحت إشراف وزارة الداخلية، صاحبة الباع الطويل في تزوير الانتخابات وهندسة الخريطة السياسية والتحكم في المجالس الجماعية، وفق تقطيع انتخابي مخدوم ولوائح انتخابية تفتح الباب للتزوير.

فما البديل لهذه الديمقراطية المخزنية؟

البديل واضح هو النضال من أجل إقرار الديمقراطية الشعبية التي تصنعها الجماهير الشعبية بواسطة انخراطها في النضال بشكل واع ومنظم عبر تنظيماتها المستقلة خارج المؤسسات المخزنية المفبركة والفاسدة. وهذا يتطلب تنظيم وتوحيد صفوف الجماهير وتصعيد وتنويع وتنسيق وتشبيك نضالاتها في أفق توحيدها وإعطاءها أفقها السياسي بربطها بالنضال السياسي العام من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

وتحتل الطبقة العاملة ومعها عموم الكادحين، عبر حزبها السياسي المستقل، الدور الطليعي في هذا النضال، لكونها الطبقة النقيض للبرجوازية الطفيلية التابعة، وهي القادرة على تحرير نفسها وتحرير المجتمع من علاقات الاستغلال والاضطهاد والاستبداد وبناء مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورة الفقيد الحسين لهناوي:

تدين بشدة الحرب الإمبريالية الصهيونية على الشعبين الإيراني واللبناني واستمرار حرب الإبادة والحصار والتجويع في حق الشعب الفلسطيني.

تدعم النضالات العمالية والشعبية في مواجهة الهجوم الرأسمالي المخزني، وتدعو إلى توحيد النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

اجتمعت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي يوم الأحد 05 أبريل2026بالمقر المركزي للحزب بالرباط في دورتها الثالث عشرة التي حملت اسم دورة «الفقيد القائد السياسي «الحسين لهناوي» تحت شعار « نضال الشعب المغربي جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي». وبعد مناقشتها للتقارير المقدمة لها ولمستجدات الأوضاع على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية فإنها تعلن ما يلي:

-إدانتها الشديدة لتصاعد وتيرة الحروب الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الشعوب وخاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث تشن الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني حربهما الاستعمارية ضد إيران، ويتواصل العدوان الصهيوني على لبنان وسوريا وحرب الإبادة والحصار والتجويع في حق الشعب الفلسطيني بهدف القضاء على محور المقاومة والسيطرة على الموارد الطاقية للمنطقة وممراتها البحرية وإعادة رسم خريطتها الجيوسياسية بما يكرس الهيمنة الامبريالية الصهيونية عليها.

-إدانتها الشديدة لإقدام «الكنيست الصهيوني» على إصدار قانون الأبارتايد «إعدام الأسرى الفلسطينيين» والذي يندرج ضمن حرب الإبادة الجماعية وتصفية المقاومين للقضاء على المقاومة الفلسطينية وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية.

-تضامنها مع مقاومة الشعوب للإمبريالية وأدواتها في إيران وفلسطين ولبنان واليمن والعراق ...

-إدانتها للأنظمة العربية الرجعية المتواطئة مع العدو الإمبريالي الصهيوني والتي تحتضن القواعد العسكرية الأمريكية التي تستعمل في العدوان على الدول والشعوب الرافضة للهيمنة الإمبريالية.

- إدانتها للحصار الأمريكي الظالم على كوبا وشعبها منذ عقود لإخضاعها وإفشال تجربتها الاشتراكية، وللتدخلات الأمريكية السافرة في الشؤون الداخلية لمجموعة من الدول والشعوب في أمريكا اللاتينية كما حصل في فنزويلا باختطاف رئيسها الشرعي وزوجته من أمام أنظار العالم...

-تضامنها مع نضال الشعب السوداني من أجل تحرره وتقرير مصيره ووقف الحرب الدموية المفروضة عليه من طرف مليشيات الجيش والدعم السريع والمدعمة من طرف القوى الامبريالية و الأنظمة الرجعية في المنطقة وخصوصا الخليجية.

- تجديدها دعوتها لبناء جبهة عالمية لمناهضة الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وتنويهها بالتصاعد الملحوظ والمتواصل لنضالات الشعوب في دول المركز الرأسمالي ضد السياسات الليبرالية المتوحشة والحروب الإمبريالية وضد النزعات اليمينية الفاشية.

-متابعتها للاستعدادات المخزنية لانتخابات 23شتنبر 2026، وتأكيدها على أنها ستجري في ظل الدستور الممنوح الذي يكرس الحكم الفردي المطلق ونفس اللوائح الانتخابية والتقطيع الانتخابي والقانون الانتخابي الذي تم تضمينه تجريم التشكيك في نزاهة الانتخابات والطعن فيها، وفي ظل تحكم وزارة الداخلية، ذات الباع الطويل في فبركة الانتخابات وهندسة الخريطة السياسية، في جميع مراحلها، هذا بالإضافة إلى استمرار الاعتقال السياسي وتصاعد استهداف الحريات العامة وقمع وترهيب المعارضين وحصار القوى المناضلة، وإفساد الحياة السياسية والحزبية واستمرار سياسة الاقلات من العقاب، والهجوم على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية للشعب المغربي، مما سيجعلها، كسابقاتها، لن تنتج سوى مؤسسات صورية لا سلطة لها ولا رهان للشعب المغربي عليها لتغيير أوضاعه نحو الأحسن.

- إدانتها للأحكام الجائرة والقاسية الصادرة في حق معتقلي «جيل زاد» والمناضلين حسن الداودي ومحمد الوسكاري والفنان صهيب قبلي، ومطالبتها بإطلاق سراحهم وسراح كافة المعتقلين السياسيين (معتقلو الريف وشباب «جيل زاد» سعيدة العلمي ...) ووقف المتابعات والاعتقالات والمحاكمات الصورية في حق أبناء وبنات الشعب المغربي. وفي هذا الإطار تدعو اللجنة المركزية كافة القوى والفعاليات المناضلة وعائلات المعتقلين السياسيين إلى توحيد النضال من أجل فرض مطلب إطلاق سراحهم.

-إعلان تضامنها مع كافة ضحايا القمع والتضييق المخزني ومنهم الأستاذ المعطي منجب المحروم من حقوقه في العمل والسفر منذ سنوات والاستاذة نزهة مجدي والمناضل النقابي البشير لطرش الذي يتعرض لمتابعة قضائية كيدية والمعطل المعتصم ببني تجيت سعيد أفقير...

-إدانتها الشديدة لاستمرار النظام المخزني في توسيع التطبيع والشراكات مع الكيان الصهيوني إلى كل المجالات الاستراتيجية والحيوية الاقتصادية والعسكرية والأمنية والتربوية وغيرها منبهة إلى خطورة ذلك على القضية الفلسطينية ومصالح الشعب المغربي وأمن وسيادة المغرب وأمن واستقرار المنطقة المغاربية ككل، مطالبة في الوقت بالانسحاب مما يسمى «مجلس السلام» المزعوم، برئاسة المجرم ترامب، والذي يهدف إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته.

-استنكارها الشديد للهجوم على القدرة الشرائية للشعب المغربي من جراء إطلاق يد السماسرة والمضاربين في رفع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ومواد الطاقة من غاز وبنزين وكازوال ...، مؤكدة على أن توقيف العمل بمصفاة البترول «لاسامير» بالمحمدية هو جريمة في حق الشعب المغربي واستهداف للسيادة الطاقية للبلاد.

-تنديدها الشديد بمحاكمة الطلبة مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالقنيطرة وبالطرد التعسفي من الدراسة الذي مس 22 منهم على خلفية حرمانهم من الحق في حرية التعبير والتنظيم في الفضاء الجامعي، وتجريم النضال من داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

-تجديد دعمها ومساندتها لكافة النضالات العمالية: عمال/ات سيكوم/ سيكوميك مكناس ونماطيكس طنجة، عمال المناجم بتنغير وجبل العوام، عمال النقل بوجدة، الفلاحين الفقراء بالجنوب والغرب... وتضامنها مع ضحايا الفيضانات وزلزال الجنوب ونزع الأراضي وهدم المنازل ... وفي هذا السياق تنوه اللجنة المركزية بالدور الذي تقوم به لجنة دعم منكوبي فيضانات إقليم تاونات، وتدعو باقي المتضررين/ت إلى بناء أدوات دفاعهم الذاتية المستقلة لتكثيف الضغط من أجل إعلان باقي المناطق المتضررة مناطق منكوبة ...كما تتضامن مع مختلف النضالات المطالبة بالحق في الشغل وفي مقدمتها نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين ومع نضالات أساتذة وأستاذات التعليم الأولي من أجل الادماج في الوظيفة العمومية وغيرها من النضالات الشعبية.

-مناشدتها الطبقة العاملة وأنصارها إلى جعل فاتح ماي 2026 لهذه السنة صرخة جماعية مدوية ضد الاستهداف الطبقي المستمر للحقوق الشغلية ونقض الاتفاقيات الشغلية والغلاء المستشري والمطالبة بإسقاط القانون التجريمي للإضراب والهجوم على حرية التنظيم والتعبير، مع دعوتها للنقابات المناضلة إلى الوحدة النضالية.

وفي الاخير تنوه اللجنة المركزية بالأجواء الإيجابية والعمل الجاد الذي تقوم به اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني السادس للحزب الذي سينعقد في شهر يوليوز المقبل. وتؤكد على العزم والإصرار على مواصلة سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي.

لتوحيد الجهود من أجل إعلان الإقليم منطقة منكوبة

بلاغ صحفي عن لقاء تشاوري بين لجنة دعم منكوبي فيضانات إقليم تاونات وحزب النهج الديمقراطي العمالي لتوحيد الجهود من أجل إعلان الإقليم منطقة منكوبة

على إثر الكارثة الإنسانية والبيئية التي خلفتها الفيضانات المدمرة التي اجتاحت جل مناطق إقليم تاونات، واصلت لجنة دعم منكوبي الفيضانات لقاءاتها مع مختلف الفعاليات السياسية والحقوقية، وذلك في إطار مساعيها الحثيثة لحشد الدعم لمطلبها المركزي والمشروع المتمثل في إعلان الإقليم رسمياً كمنطقة منكوبة.

في هذا السياق، عقدت اللجنة يوم السبت الماضي 3 أبريل 2026، لقاءً مهماً بمقر حزب النهج الديمقراطي العمالي بالرباط، جمعها بالمكتب السياسي للحزب. وقد مثل اللجنة كل من السيدة حسناء شهابي، والسادة محمد السباعي، رشيد الدرقاوي، إدرويش نبيل، والديش محمد، فيما حضر عن المكتب السياسي كل من السيدة زهرة حاكيمي، والسادة جمال بالراجع، عبد الحميد أمين، وعبد القادر الحمداوي.

خلال هذا اللقاء، قدم ممثلو لجنة الدعم عرضاً مفصلاً حول المذكرة الترافعية التي سبق تقديمها للسيد رئيس الحكومة، والتي تستعرض بالأرقام والمعطيات حجم الخسائر البشرية والمادية الهائلة جراء الفيضانات. كما أوضحوا أن نسخاً من المذكرة تم إيداعها رسمياً لدى كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومؤسسة وسيط المملكة، دون أن تلقى أي تفاعل أو رد يذكر من هذه المؤسسات، وهو ما اعتبرته اللجنة تجاوزاً خطيراً لحجم الكارثة ومعاناة الساكنة.

وأكدت اللجنة أنها شرعت في عقد لقاءات مع مسؤولي الأحزاب السياسية، وقد لاقت تفاعلاً إيجابياً مع قضيتها من كل من حزب التقدم والاشتراكية، وفدرالية اليسار الديمقراطي، وحزب الاشتراكي الموحد، معربة عن تقديرها الخاص لحزب النهج الديمقراطي العمالي على تفاعله المسؤول والاستباقي مع الدعوة.

من جهتهم، رحب أعضاء المكتب السياسي للحزب بالوفد، ونوهوا بـ «المستوى الرفيع للمذكرة» التي حملت تشخيصاً دقيقاً وواقعياً للكارثة. وأكدوا بالكامل على «مشروعية وعدالة مطلب إعلان إقليم تاونات كمنطقة منكوبة»، مشددين في الوقت ذاته على أن التعويضات المالية مهما بلغت لن تكون قادرة بمفردها على جبر الضرر، ما لم تترافق مع رؤية تنموية شاملة ومستدامة.

واعتبر حزب النهج الديمقراطي العمالي أن ما يعيشه سكان تاونات هو نتاج لتراكم سياسات التهميش والإقصاء، خاصة وأن الأغلبية الساحقة من الساكنة تعاني أصلاً من الفقر والهشاشة. ولهذا، دعا الحزب إلى «تجاوز المنطق المحلي وتوحيد النضال الميداني» مع جميع المناطق المتضررة من الفيضانات، وفي مقدمتها إقليما الشاون والحسيمة ووزان، للضغط الجماعي من أجل تحقيق العدالة المجالية.

ولم يقتصر موقف الحزب على التأييد النظري، بل تقدم أعضاء المكتب السياسي بمقترحات عملية، أبرزها:

- تنظيم محاكمة رمزية شعبية: يتم خلالها تقديم مرافعات تحاكي الإجراءات القضائية، لتجسيد مطلب العدالة وإدانة سياسات التهميش والإقصاء التي يعاني منها الإقليم، مع الحفاظ على الطابع الرمزي لهذه المحاكمة.
- تنظيم محاكمة رمزية شعبية: تنتهي مرافعاتها بإصدار «حكم» قضائي رمزي يقضي بإعلان إقليم تاونات منطقة منكوبة، ويدين سياسات التهميش التي يعاني منها الإقليم.
- الانخراط الكامل في العمل الميداني: عبر الحزب عن استعداده التام للمساهمة والانخراط في كل المبادرات والنشاطات التي ستقوم بها لجنة الدعم مستقبلا.
- فتح المقرات والمنصات الإعلامية: تعهد الحزب بفتح أبواب جميع مقراته أمام اللجنة، وتخصيص صفحات من جريدته الرسمية (النهج الديمقراطي) لنشر مساهمات أعضاء اللجنة وتغطية نضالهم.

كما جددت لجنة دعم منكوبي فيضانات إقليم تاونات، في ختام هذا اللقاء، شكرها لكافة الأحزاب والفعاليات التي استجابت لندائها، مؤكدة أنها ستواصل مسلسل اللقاءات والتحرك الميداني بكافة الأشكال القانونية، حتى تحقيق مطلبها العادل في إعلان الإقليم منطقة منكوبة وإنصاف أهله المتضررين.

عبرت أيضا اللجنة عن ارتياحها لمستوى التفاهم مع حزب النهج الديمقراطي العمالي، واعتبرت أن هذه اللقاءات تشكل خطوة متقدمة نحو توحيد جهود الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لمواجهة سياسات اللامبالاة والتهميش.

الرباط 3 أبريل 2026

لمحة تاريخية عن الحركة النقابية بالمغرب (صيغة محينة)

كما وقع في اروبا، ظهرت الحركة النقابية العمالية في المغرب، مع بروز المقاولة الرأسمالية المبنية على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والعمل المأجور. كان الهدف الأساسي من تنظيم العمال في اطارات خاصة بهم، هو تحسين ظروف العمال: تحديد عادة ساعات العمل، رفع من الأجور، التغطية الاجتماعية...لقد وعي المأجورين عامة، والعمال خاصة، بأهمية التضامن والتنظيم والكفاح لتحسين شروط الاستغلال.

على فقير

-1 لا لا وجود للنقابة قبل الاستعمار، والرأسمالية المصاحبة له.

ارتكز الاقتصاد المغربي قبل الاستعمار على الأعمدة الثلاثة: الصناعة التقليدية (المهن الحرفية) في المدن، الفلاحة وتربية المواشي في البادية.

فداخل «المقاولة» نجد «المعلم»، صاحب المشروع، صاحب القرار، و «المتعلمين»، يشتغلون بدون حقوق رسمية بحجة أنهم يتعلمون «الحرفة»، وذلك في واقع يتميز بغياب تشريع يقنن العلاقات بين صاحب المقاولة والمنتجين.

تسود في البادية علاقات «تخماسة، وترباعة» بين مالكي الأرض، والمنتجين المباشرين (الخماسة، الرباعة، السراحة...).

«المعلمين» في المدينة منظمون في إطار تعاونيات، ووداديات...يمثلهم «أمين» المهنة، وذلك لتنظيم العلاقات مع مصالح الضرائب، ولتنظيم تقديم الهدايا للقصر... لم تكن هناك اطارت خاصة ب «المتعلمين».

-2 ظهور الحركة النقابية مع دخول الاستعمار.

أ- الوداديات: في غياب نقابات قانونية بالمغرب، تمكنت بعض الفئات الفرنسية المتواجدة هنا، الى التنظيم في إطار وداديات: وداديات مهنية سنة 1922 مثل وداديـة التعليم الابتدائي، الجمعية الوداديـة لبريد المغرب، وداديـة التعليم الثانوي...

ب- ظهور التنظيمات النقابية: تأسست أول نقابة سنة 1926 تحت اسم: النقابة الوطنية لمعلمي ومعلمات فرنسا. كانت التنظيمات النقابية في البداية ممنوعة عن المغاربة، لكن العديد من العمال المغاربة كانوا ينضمون إليها عن طريق الفروع المحلية للحزب الشيوعي وللحزب الاشتراكي الفرنسيين.

ت- ابتداء من **1935**، فتحت النقابات أبوابها للعمال المغاربة.

خلال المؤتمر التأسيسي للاتحاد الجهوي للكونفدرالية العامة للشغل CGT 1937 تم تغيير اسم C.G.T. إلى C.G.T.U. أي اتحاد النقابات الكونفدرالية بالمغرب، وتمت المصادقة على مقرر يسمح للمغاربة بالانضمام إلى CGT.

من حواجز الانخراط النقابي داخل العمال المغاربة، قضية الاستقلال الوطني، ومحاولة حزب الاستقلال تأسيس نقابة على أسس دينية، وذلك سنة 1948.

شكل المؤتمر السادس لاتحاد النقابات الكونفدرالية محطة بارزة في تاريخ الحركة النقابية بالمغرب، فقد أعلن عن قرار الاستقلال عن المركزية الأم(بفرنسا) CGT والتحول إلى مركزية نقابية مغربية. انعقد المؤتمر أوائل نوفمبر 1950 ، و تم انتخاب لجنة تنفيذية مكونة من 50 عضوا، ومكتبا تنفيذيا من تسعة أعضاء من بينهم ستة أعضاء مغاربة وهم: الطيب بن بوعزة كاتبا عاما، و مامون العلوي أمين المال ومساعده ألبير عياش، ومبارك علال ومحمد الحداوي والمحجوب بن الصديق.

3 – ميلاد أول نقابة مغربية.

أ - تأسيس الاتحاد المغربي للشغل UMT:

في 20مارس 1955 تم تأسيس الاتحاد المغربي للشغل(امش)، كأول نقابة عمالية مستقلة عن الحركة النقابية الفرنسية. التحق العمال والموظفين أفواجا بالنقابة، حيث بلغ عدد المنخرطين سنة 1959 حوالي 650الف، أي بنسبة التنقيب تفوق 75 في المائة.

ب – سيرورة الانقسامات.

- غداة تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمساهمة امش (1959)، بادر حزب الاستقلال الى تأسيس «الاتحاد العام للشغالين بالمغرب»، وذلك سنة 1960.
- أسس حزب الحركة الشعبية، اتحاد نقابات العمال الأحرار سنة 1963
- هناك عدة مبادرات تقسيمية أخرى، إلا أنه لم تنجح تلك المحاولات من إضعاف امش.

-3 تأسيس الكنفيدرالية الديمقراطية للشغل CDT

أ- الجذور التاريخية لميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل(كدش).

بعد تأسيس الاتحاد الوطني للقوت الشعبية، سنة 1959، ظهر موقفان حول علاقة النقابة التي ساهمت بشكل كبير في تأسيس الحزب، مع هذا الأخير. رأي يعتبر النقابة ذيلية للحزب (المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد...)، ورأي يعتبر النقابة مستقلة عن الحزب، دورها الدفاع فقط على المصالح الاقتصادية للمنخرطين، وتبقى خارج الصراع السياسي (عبد الله إبراهيم، بن الصديق...). موقفان خاطئان في اعتقادي. لا يمكن للنقابة أن تبقى خارج الصراع، وفي نفس الوقت النقابة، كمنظمة جماهيرية تعددية، لا يمكن أن تكون ذيلية لحزب سياسي معين. فلكل المنظمات الجماهيرية التعددية، استقلاليتها.

انفجر الصراع فيما يخص الاستفتاء على دستور 1962، حيث رفض القيادة النقابة اتخاذ موقف معين، فالوقت الذي عارضه الحزب.

خلال الستينات، بادر بعض المناضلين الاتحاديين إلى تأسيس نقابات قطاعية مثل البريد، والتعليم.

غداة تأسيس الاتحاد الاشتراكي كامتداد للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1975، بادر إلى خلق ذراعه النقابي كدش سنة 1978. وبتأسيس كدش من طرف الاتحاد الاشتراكي، عرفت الحركة النقابية المغربية أول انقسام حقيقي.

-4 كل انشقاق حزبي يولد نقابة جديدة.

مع ميلاد المؤتمر الوطني الاتحادي من رحيم الاتحاد الاشتراكي، تمكن المؤتمر من التحكم في كدش، مما جعل الاتحاد الاشتراكي يخرج من رحيم كدش الفيدرالية الديمقراطية للشغل FDT، ثم انشقت عن كدش المنظمة الديمقراطية للشغل...

-5 الحركة الإسلامية والحركة النقابية.

أسس الدكتور الخطيب سنة 1973 الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب UNTM كدرع نقابي لحزبه «الحركة الشعبية الاجتماعية»، الذي خرج من رحيم «الحركة الشعبية» التابعة للمحجوب أحرضان، أواسط الستينات. تحولت هذا الاتحاد إلى الدرع النقابي لحزب العدالة والتنمية الذي ساهم الخطيب في تأسيسه، وذلك وفق تعليمات وزارة الداخلية. تراجع بشكل كبير تأثير هذه النقابة في السنوات الأخيرة نتيجة ارتباطها بالحزب الذي ترأس الحكومة لسنوات عدة منذ 2012.

أما جماعة العدل والإحسان، فهي تتواجد أساسا بكدش وبامش.

-6 الحركة الماركسية والحركة النقابية.

النهج الديمقراطي العمالي، وأغلب المجموعات الماركسية تشتغل وسط كدش وامش، كما تلتقي في الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي، الذي تأسس في السنوات الأخيرة.

7 – بروز أشكال تنظيمية جديدة مستقلة عن النقابات.

أمام ضعف الحركة النقابية المناضلة، أمام ممارسات البيروقراطيات المنافية لأبسط المبادئ الديمقراطية (حالة عاملات وعمال سيكوم/سكوميك بمكناس)، أمام ضعف الحركة السياسية التقدمية الحاملة لمشروع التغيير الثوري، فان العديد العديد من الفئات المضطهدة تبادر الى تأسيس أشكال تنظيمية خاصة بها: التنسيقيات، لجان محلية... لا تتعلق هذه الأشكال التنظيمية بقطاع التعليم فقط، أنها ابداعات تنبع وسط العديد من ضحايا العزلة، والتهميش... (فكيك، املشيل، تالسينت...).

رغم سهولة اختراقها من طرف أجهزة وزارة الداخلية وامتدادات المخزن، فان من واجب القوى التقدمية تدعيمها والانخراط فيها على أساس مطالب واضحة وعادلة، بأساليب مقاومتها لسياسات واختيارات الدولة المخزنية المعادية لمصالح الشعب المغربي عامة وللعديد من الفئات الطبقية خاصة.

بروز هذه الأشكال التنظيمية ضرورة موضوعية، رغم ظرفيتها، وعفويتها، وقصور النفس، وغياب لديها رؤية طبقية تربط نضالها الفئوي، أو المحلي أو الجهوي بالنضال الشعبي العام من أجل القضاء استراتيجيا على أسباب التهميش، والظلم، والاستغلال...

لا يمكن تجاوز نواقص الأشكال التنظيمية الجديدة ، وأعطاب الحركة النقابية... دون وجود تنظيم سياسي مكافح يؤطر مختلف جبهات الصراع الطبقي، ويتجلى هذا التنظيم في حزب ثوري، حزب الطبقة العاملة، الذي يشكل البوصلة الفكرية والسياسية لحركة المقاومة الشعبية ضد الدولة المخزنية، ضد البرجوازية الرأسمالية، ضد ناهبي الأراضي، ضد مختلف المافيات العقارية والمضاربات...هذا التنظيم لا يمكن الا أن يكون فكريا وسياسيا حزب المستقل للطبقة العاملة، الحزب المنظم والمؤطر لعموم الكادحين والكادحات، ولعموم ضحايا التهميش والاقصاء والقهر الطبقي...

ملاحظات عامة.

- رغم الوجود القانون لأكثر من 20 نقابة، فان نسبة التنقيب تظل هزيلة: أقل من 8 في المائة،
- بروز أشكال تنظيمية جديدة وسط ألأجراء وغير الأجراء،
- التواجد النقابي ينحصر بالأساس في القطاعات العمومية،
- تبقى امش وكدش، ومن بعيد، أهم النقابتين،
- تتحكم وزارة الداخلية في توجهات ومواقف امش عبر الأمانة العامة،
- تتحكم فيدرالية اليسار الديمقراطي في اختيارات وتوجهات كدش،
- انعدام الديمقراطية الداخلية في كلتي النقابتين، وإقصاء المكونات التقدمية في اتخاذ أهم القرارات: فخطابات فاتح ماي الشوفينية، والمواقف من الانتخابات، والحوارات مع المخزن...لا تأخذ بعين الاعتبار مواقف المكونات الأخرى. فكدش تطلب من المنخرطين المشاركة في الانتخابات في الوقت الذي تقاطع فيه مكونات أخرى تلك الانتخابات. أين الاستقلالية وحرية الاختيار؟

مقال (قديم) محين في شهر ابريل 2026

الدعاية وتشكيل الرأي العام

في العصر الحديث ،أصبحت الحروب والأزمات تدار بأدوات مختلفة لكن أخطرها تلك التي تستهدف ،بطرق ناعمة ،السيطرة على العقول وتطويع الوعي الجماعي حيث يعاد تشكيل إدراك الجماهير حتى تقبل ما يتناقض مع مصالحها و بما يخدم مصالح قوى محددة غالبا ما تكون سياسية. فمنذ نشأة الدولة الحديثة، لم تنفصل السلطة عن حاجتها إلى التأثير في العقول، ليس فقط عبر القمع المباشر، بل أيضًا عبر إنتاج المعنى وتوجيه الإدراك. تلك ما يصطلح عليها بالدعاية السياسية أو» البروباغندا» في اللغات الأوروبية.

أ.قشيقش / ع. الجديد

ما هي الدعاية السياسية؟

الدعاية السياسية هي عملية منظمة لإنتاج ونشر خطاب موجه، يهدف إلى التأثير في تصورات الأفراد وسلوكهم السياسي، غالبًا عبر تقديم واقع مُعاد صياغته يخدم أجندة معينة. وهي لا تكتفي بنقل المعلومات، بل تعمل على إعادة ترتيبها وانتقائها وتأويلها بما يؤدي إلى نتائج محددة سلفا. ومن أبرز عمليات الدعاية السياسية في التاريخ القريب من القرن الواحد والعشرين تلك التي واكبت الحرب في العراق.عندما قرر الرئيس الامريكي جورج بوش الابن غزو العراق 2003، قدم للشعب الأمريكي خطابا ،اعتمد في دعايته السياسية على تقديم العراق كدولة تشكل تهديدا للأمن الدولي،وأنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل ويدعم الارهاب وينتهك حقوق الإنسان .وفي يومنا هذا ،مع تطور تكنولوجيا المعلومات وانتشار المنصات الاجتماعية وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي ،نلاحظ كيف يتم استخدام هذه الأدوات لنشر معلومات مضللة لضرب الديمقراطيات وزرع الشقاق والكراهية في المجتمعات. كما رأينا كيف استخدمت في الحرب الأوكرانية الروسية وكيف استخدمها الكيان الصهيوني وبشكل كبير في حربه على غزة ولبنان وسوريا واليمن وحاليا على إيران والتهديد النووي.

ونظرا لأهمية الموضوع وخطورته باعتبار الدعاية السياسية « أداة للتلاعب بالرأي العام» يجعل فهم آلياتها وأهدافها ضرورة ملحة في عصرنا الحالي.

إن مصطلح « الدعاية» أو لفظ « البروباغندا» في اللغات الأوروبية ،هي تلك الرسالة الموجهة والمعدة سلفا وبشكل مقصود من أجل التأثير على أفكار وسلوكيات وأفعال الأخرين فردا أو جماعة وتوجيههما نحو هدف محدد .وقد يكون مضمون الرسالة صحيحا أو خاطئا ، موجزا ومكثفا، ناقصا وغير شامل .و يمكننا رصد ذلك عندما تقدم الأحزاب والمنظمات السياسية نفسها أو حينما تقوم الشركات بالترويج لنفسها أو لمنتوجاتها.

ومفهوم الدعاية السياسية أو (البروباغندا) له جذور ضاربة في القدم. عرفت في الحضارات القديمة عند الاغريق والرومان ،مرورا بعصر الملكة فيكتوريا في حربها ضد الاسبان والسخرية من أسطول المملكة الاسبانية الذي لا « يقهر» والإمبراطور نابليون الأول للاستيلاء على السلطة ومن بعد لتبرير حملته العسكرية .وهي من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق عليها عند الباحثين(أمثال ليونارد دوب ،براون ،هارولد لازويل...). إلا أن ما يجمع بين معظم تعريفات الدعاية هي أنها « فن إقناع الأخرين(الشعب) بأن يسلكوا في حياتهم سلوكا معينا ما كانوا ليسلكوه بدون تلك الدعاية» .

كما سبق ، فمصطلح الدعاية كوسيلة للإقناع السياسي قديم جدا قدم الأنظمة السياسية في التاريخ.إلا أن الاستخدام المعاصر لهذا المصطلح جرى بأمريكا وبريطانيا في بدايات القرن العشرين و بالتحديد في الحرب العالمية الأولى حين أنشأ الرئيس الامريكي(وودرو ويلسون)في عام 1917 لجنة دعائية أو « لجنة كريل» ساهم في عضويتها كبار المفكرين والمنظرين الأكاديميين أمثال (جون دوي، فالتر ليبمان، جورج كريل ،ادوارد بيرنايز...) حيث قاد جورج كريل حملة إعلامية من أجل الحصول على موافقة الشعب الأمريكي وتأييدهم لخوض الحرب ضد ألمانيا النازية . كذلك تأسست في بريطانيا وزارة الدعاية مهمتها تحريض الشعب الأمريكي ضد الألمان. وفعلا ،فقد نجحت في ذلك نجاحا عظيما وأصبح الشعب الأمريكي متعطشا لسفك الدماء بعدما كان رافضا لها. وقد كان لأفكار (فالتر لبمان وادوارد بيرنايز وأخرون) دورا مهما في تطوير واستخدام الدعاية السياسية وكذلك (جوزيف غوبلز) خلال الحرب العالمية الثانية.

و يعتبر ادوارد بيرنايز أحد أبرز المنظرين في مجال الدعاية والعلاقات العامة في القرن العشرين وأحد أبرز مهندسي الخداع الحديث. واستيعاب أفكاره ضرورة نضالية . لأن كشف آليات الدعاية هو الخطوة الأولى نحو تفكيكها، واستعادة الوعي كأداة مقاومة. فالمعركة ضد الهيمنة لا تخاض فقط في الشارع ، بل أيضا في مواجهة تلك الآلة الناعمة التي تعيد تشكيل الواقع داخل عقولنا دون أن نشعر.وهو ما فطن إليه نعوم تشومسكي الذي اعتبر وسائل الإعلام في الأنظمة الرأسمالية ليست فضاء حرا بل جزء من منظومة متكاملة لصنع القبول وترويض الجماهير.

ونعرض فيما يلي لأهم أفكار إدوارد بيرنايز وهارولد لازويل وكلاوس ميرتن على أساس أن أفكارهم الأساسية ما تزال مؤثرة الى اليوم. على أن نعرض أهم أفكار رواد المدرسة النقدية أمثال نعوم تشومسكي وجاك أيلول في الجزء الثاني من هذه المقالة.(في عدد مقبل من الجريدة).

يرى بيرنايز أن الرأي العام لا يتشكل بشكل عفوي بل يمكن صناعته وتوجيهه عبر ما سماه «هندسة القبول»، حيث تعتمد النخب السياسية والاقتصادية على تقنيات مستمدة من علم النفس، خاصة أفكار سيغموند فرويد، للتأثير في اللاوعي الجماعي. فالدعاية عنده لا تخاطب العقل فقط، بل تستهدف العواطف والرغبات الخفية، عبر ربط الأفكار والسلع بقيم رمزية، واستعمال الإعلام وقادة الرأي لخلق شرعية مصطنعة. وبذلك تتحول العلاقات العامة إلى أداة قوية لإدارة الجماهير داخل ما يشبه «ديمقراطية موجهة»، حيث يبدو الناس أحرارًا في اختياراتهم، بينما يتم توجيههم بشكل غير مرئي.

فيما يُقدّم هارولد لازويل تصورًا للدعاية السياسية باعتبارها أداة مركزية تمكّن النخب من توجيه الرأي العام وصياغة وعي الجماهير، حيث تختزل عملية التأثير في سؤاله الشهير: «من يقول ماذا؟ عبر أي وسيلة؟ لمن؟ وبأي تأثير؟». ويرى أن الدعاية لا تعتمد على الإقناع العقلاني بقدر ما تستهدف العواطف مثل الخوف والأمل والكراهية، عبر رسائل مبسطة ومتكررة تُرسّخ في الوعي الجمعي. كما أبرز دورها الحاسم في زمن الحرب من خلال شيطنة العدو وتعبئة الجماهير، مؤكدًا أن وسائل الإعلام تُستخدم كسلاح نفسي لتحقيق أهداف سياسية.

وفي العمق، ينطلق لازويل من تصور نخبوي للمجتمع، حيث تُوظف الدعاية كآلية للسيطرة والحفاظ على الاستقرار عبر توجيه سلوك الجماهير بما يخدم مصالح القوى المهيمنة.

وهو نفس التعريف الذي خلص إليه المنظر الألماني (كلاوس ميرتن)حيث يعرف الدعاية مثل (لازويل)باعتبارها فعلا وعملية اتصالية، رسالتها ومضمونها أشياء أساسية تسعى في النهاية الى الهيمنة على المتلقي. باختلاف بسيط هو أن (لازويل) يعتبر الدعاية مباشرة وواضحة (خاصة في الحروب) بينما يعتبرها (كلاوس ميرتن) مدمجة وخفية في الاعلام. والنتيجة في كلتا الحالتين هو إعادة تشكيل الوعي : وعي متكيف مع الخطاب السائد، أو على الأقل وعي مرتبك وغير قادر على بناء بديل واضح.

لكن الدعاية الشيوعية كما يفهمها (لينين)هي « التحريض». لذا أولت السلطة السوفياتية (الدعاية) اهتماما استثنائيا بحيث كانت تهدف إلى رفع الوعي الطبقي للبروليتاريا (الطبقة العاملة) وتوحيد صفوفها عبر حزب مستقل لقيادة النضال ضد الرأسمالية ونشر الفكر الماركسي وفضح استغلال العمل المأجور،وتدعو لامتلاك وسائل الانتاج جماعيا وتحقيق البديل الجذري والتصدي للأيديولوجيات التي تروج للحلول الإصلاحية. وكانت الدعاية والتربية السياسية أدوات حيوية لتحويل الطبقة العاملة « من طبقة في حد ذاتها « إلى « طبقة لذاتها» قادرة على تغيير المجتمع .

لكن هناك تمة فرق بين « الدعاية» و» التحريض «، حيث أن التحريض هو تقنية إعلامية تركز عادة على القضايا الأنية التي لها علاقة بمصالح الناس وبالمنفعة الاجتماعية في لحظة ووضع محددين بطريقة انفعالية وعاطفية من أجل توجيه مشاعر الناس وعواطفهم بشكل عفوي نحو الهدف المنشود. بعكس الدعاية التي تسعى لتأثير طويل الأمد من أجل تأسيس وعي سياسي جديد من خلال مضمون الدعاية وشكلها وايديولوجية معينة. لكنهما مكملان لبعضهما في النضال السياسي وتخدمان – حسب لينين-نفس الهدف: رفع وعي الطبقة العاملة ودفعها نحو الفعل الثوري.

باختصار، فهم لينين للدعاية السياسية هو فهم « أداة لبناء الوعي الثوري». لم تكن مجرد وسيلة للإعلام، بل وظيفة حيوية متكاملة مع التنظيم والثورة. جمعت هذه الرؤية بين الدقة العلمية في التحليل (البروباغندا) والقدرة على تحريك مشاعر الجماهير (التحريض) تحت قيادة مركزية صارمة(الحزبية) وبأسلوب يصل الى الجميع(تبسيط الخطاب). هذا المزيج هو ما شكل النموذج اللينيني في الدعاية الذي أثر بعمق في الحركات الشيوعية والثورية في جميع أنحاء العالم خلال القرن العشرين.

إن مصطلح « الدعاية» أو لفظ « البروباغندا» في اللغات الأوروبية ،هي تلك الرسالة الموجهة والمعدة سلفا وبشكل مقصود من أجل التأثير على أفكار وسلوكيات وأفعال الأخرين فردا أو جماعة وتوجيههما نحو هدف محدد .وقد يكون مضمون الرسالة صحيحا أو خاطئا

حمى الانتخابات وأوهام التغيير من الداخل

حسن ج

تعتزم الدولة المغربية تنظيم الانتخابات المقبلة في غضون شهر شتنبر 2026 في ظل وضع سياسي جد رديء، ليس من حيث عدم تنفيذ الحكومة الحالية ما وعدت به المواطنين/ات،-كون فاقد الشيء لا يعطيه- لأن هذ الحكومة كسابقاتها رغم توفرها على "أغلبية" مريحة سواء في البرلمان بغرفتيه أو في المجالس الجهوية والإقليمية والمحلية. لكن دار لقمان تبقى على حالها كما يقول المثل، بل زادت الأوضاع تدهورا على كافة المستويات لعموم الجماهير الكادحة، حيث كل المؤشرات تضع المغرب في مؤخرة الترتيب. بل إن الفساد تفشى بشكل غير مسبوق في صفوف هذه الأحزاب التي تمطرنا يوميا بشعارات، المسار الديمقراطي وتخليق الحياة العامة والجهوية المتقدمة والدولة الإجتماعية وربط المسؤولية بالمحاسبة الخ... وأكبر دليل على ذلك هو عدد البرلمانيين ورؤساء الجماعات المعتقلين بتهم الفساد ونهب المال العام والإتجار في المخدرات واللائحة طويلة.

أمام هذا الواقع البئيس، وعوض أن تقوم عدد من الأحزاب التي كانت تحتسب في خانة القوى الوطنية والديمقراطية بنقد ذاتي حقيقي وتقوم بتغيير جذري في هياكلها وممارساتها انسجاما مع ما تدعيه من خطابات حول تشجيع الشباب والنساء لولوج الحقل السياسي والعمل على دمقرطة الدولة والمجتمع. نراها تقوم بتوريث المناصب وتفويت القيادات للأبناء والزوجات ضدا على التنافس الشريف داخل تنظيماتها. أما الأحزاب الإدارية فهي خلقت لخلط الأوراق بهدف تكريس دولة الفساد والمحسوبية والدفاع عن المصالح الشخصية، هكذا يتم خلق الضبابية لدى العامة غير الواعية بخيوط اللعبة السياسية بالبلاد.

فظاهرة الترحال السياسي لازالت مستمرة والبحث عن الأعيان عوض كفاءات الأحزاب هي العملة الرائجة بغية بيع التزكيات أملا في الحصول على عدد اكبر من المقاعد بغض النظر عن الكيفية التي يتم الحصول عليها. والأخطر هو محاولة تبرير هذه الممارسات المشينة من طرف قيادات لازالت توهم نفسها أنها تنتمي إلى الصف الديمقراطي. زيادة على هذا العبث، هناك أحزاب «يسارية» تحاول نسج تحالفات خاصة بالانتخابات بعيدا عن أي ميثاق أخلاقي ينص على النزاهة والشفافية والالتزام بالبرنامج الإنتخابي للتحالف المزمع. كل هذه الهرولة، تتم رغم المقاطعة العارمة للشعب المغربي لهذه المهازل في غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة حقا رغم تنصيص دستور 2011 شكليا على ذلك.

وباقتراح من وزيرها في الداخلية، تسابق الحكومة الزمان لإصدار قانون لتجريم التشكيك في نزاهة الانتخابات؟؟ مما يعني أن الهاجس الأساسي لدى النظام المخزني هو رفع نسبة المشاركة نظرا للمقاطعة الواسعة للانتخابات السابقة. أما نزاهة الانتخابات فهي بعيدة من أن تكون هدف النظام أو الحكومة أو حتى جل الأحزاب التي ستشارك في هذه المسرحية. لذلك فإن على قوى اليسارية الجذري والقوى الديمقراطية والمناهضة للمخزن أن تستغل هذه المحطة لفضح سياسة النظام المخزني وخدامه وأن يجعلوا منها محطة لمحاكمة كل تجار الإنتخابات وخاصة الأحزاب المشكلة للأغلبية الحالية والنضال جميعا من أجل تغيير جذري للدستور الحالي ومن أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي وكذلك من والنضال الوحدوي من أجل الدفاع عن الحريات وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي/ات الرأي ومحاكمة كل من ساهم في ايصال أوضاع البلاد إلى هذا المستوى من التردي ومن التبعية والتطبيع مع الكيان الغاصب... حينها يمكن الحديث عن إنتاخابات تنافسية حقيقية كشرط لأي تناوب فعلي على السلطة.

ارتفاع الأسعار بالمغـــرب
هو سياسة دولة أم سياسة حكومات؟

حسن .ج

تعرف الأسعار بالمغرب ارتفاعا مهولا وبشكل مستمر في كافة المواد والخدمات وكافة القطاعات والسؤال هو ما هي الجهة المسؤولة عن هذه الأوضاع؟ أما دواعي هذا السؤال هو الخطاب الشائع لدى عموم المواطنين/ات وخاصة الكادحين/ات منهم/هن أن حكومة أخنوش أو ما سبقها هي المسؤولية عن هذه الارتفاعات المهولة والمستمرة. في حين يتم تبرأة رأس النظام، بل ويتوسلون إليه للنظر في أوضاعهم/هن. هذا الإشكال دفعنا إلى مسألة الأسباب الحقيقية لهذه الارتفاعات المتتالية.

فعلى المستوى الدستوري، الملك هو الذي يترأس المجلس الوزاري الذي يحدد السياسات العامة للبلاد في مختلف المجالات وهذا يعني أنه هو المسؤول الأول عن نجاح أو فشل أي سياسة وفي أي مجال. صحيح أن هذه المسؤولية لا تعفي الحكومات كجهاز تنفيذي من المسؤولية كما يقول المثال الدارج «شيء من اليدين، وشيء من الحناء» بمعنى أن الملك كرئيس للدولة والحكومة كجهاز تنفيذي مسؤولان عن هذا الغلاء الفاحش وعن تدهور الأوضاع المعيشية لعموم الجماهير الكادحة. فالاقتصاد المغربي كاقتصاد رأسمالي تبعي مستند إلى الريع لا يمكن أن ينتج عنه إلا غلاء الأسعار. فقطاعات الأبناك والتأمين محتكران من طرف عائلات معدودة ولا يسمح لغير المرغوب فيهم دخول هذين القطاعين، كما حصل مع الملياردير ميلود الشعبي، وهذا الإحتكار يؤدي حتما إلى بقاء أسعار هذه الخدمات مرتفعة مقارنة مع دول من نفس المستوى الإقتصادي، بل حتى مقارنة مع بلدان، الحد الأدنى للأجور فيها يفوق الحد الأدنى بالمغرب بأكثر من أربع مرات. أما قطاع النقل الطرقي فالمأذونيات التي تمنح للبعض تحت مبرر تقديم خدمات للدولة: فنانون، مغنيون/ات، رياضيون/ات، «قدماء المحاربين»... الخ، حتما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار التذاكر وأسعار الشحن، في حين أن الدول التي تتبنى الليبرالية كما يدعي النظام، تجعل القطاع خاضعا للمنافسة كباقي القطاعات، أما قطاع الصحة والأدوية الذي تم منحه للوبيات وليس خوصصته، ففضائحه وصلت إلى قبة البرلمان وكمثال وليس الحصر، لا نمتلك السيادة الدوائية، لأننا لا نصنع المواد الأساسية للأدوية، بل نقوم فقط بتعليبها كما ظهرت مؤخرا مختبرات وهمية للأدوية ضدا على القانون من أجل تمكين أصحابها من استيراد الأدوية بما فيها التي يمكن تصنيعها بالمغرب مما يجعل أثمنة الأدوية ببلادنا تحطم الأرقام القياسية مقارنة مع باقي الدول.

أما قطاع السيارات فهو كذلك يبين بالملموس أن اقتصاد الريع والتبعية السائد يجعل من أثمنة السيارات بالمغرب بما فيها التي يتم تركيبها محليا ليست في متناول الأغلبية الساحقة، مما يفرض على العديد، خاصة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة السقوط في فخ القروض لشراء السيارة خاصة مع تردي خدمات النقل الحضري وتكاليفه، وهذا ما يجعل المستوى المعيشي للغالبية العظمى تزداد ترديا بسبب الغلاء الفاحش لجل المواد وفوائد القروض البنكية، بل إن أرباح الشركات المستوطنة بالمغرب سواء للسيارات أو لمشتقات الحليب وغيرها تفوق بكثير مثيلاتها بدول أخرى كرومانيا وتركيا واسبانيا وغيرها وهذا دليل على أن الأسعار بالمغرب ليست خاضعة لا لمنطق السوق كما يحاولون تسويقه ولا لأي منطق اقتصادي عدا اقتصاد الريع.

إن هذه الدوامة من التفقير التي تعيشها عموم الجماهير الكادحة نتيجة سياسة النظام المخزني الذي يعمل على قمع كل محاولة للكادحين/ات لتنظيم أنفسهم/هن للنضال من أجل بديل ديمقراطي حقيقي وفق تطبيق سياسة ما سبق أن سماه الملك الراحل الحسن الثاني «جوع كلبك يتبعك» في احتقار للشعب المغربي. اضافة للطقوس المهينة التي يتم فرضها في كل مناسبة ...

لذلك فإن استقرار الأسعار في مستويات مقبولة تراعي قدرات اغلبية الجماهير الشعبية وتضمن لعامة الشعب العيش الكريم، لن يتم بالاستجداء أو بتغيير وزراء ليسوا في حقيقتهم مجرد موظفين/ات سامين خدام أوفياء للمخزن رغم مسؤولياتهم/هن كذلك عن هذه الأوضاع التي لم تعد مقبولة بآخرين لا سلطة فعلية لهم، بل إن الحل يكمن في القضاء على الأسباب الحقيقية المتمثلة في اقتصاد الريع والفساد المتفشي في دواليب الإدارة، وصولا إلى التخلص من المخزن العائق الرئيسي لأي تنمية حقيقية، تمكن عموم المواطنين/ات من العيش الكريم بمختلف أبعاده وهذا يتطلب حتما جبهة شعبية واسعة تضم مختلف القوى المناهضة للمخزن وتكون نواتها جبهة ديمقراطية حقيقية من أجل الدفع بها نحو المسار الصحيح حتى لا تتكرر نكسات تجارب بعض الدول.

إن هذه الدوامة من التفقير التي تعيشها عموم الجماهير الكادحة نتيجة سياسة النظام المخزني الذي يعمل على قمع كل محاولة للكادحين/ات لتنظيم أنفسهم/هن للنضال من أجل بديل ديمقراطي حقيقي وفق تطبيق سياسة ما سبق أن سماه الملك الراحل الحسن الثاني «جوع كلبك يتبعك» في احتقار للشعب المغربي. اضافة للطقوس المهينة التي يتم فرضها في كل مناسبة ...

الطبقة العاملة وتحديات العمل النقابي

نظرا للتحولات العميقة التي شهدتها مجالات الاقتصاد والصناعة وبوتيرة أسرع مما كانت عليه الامر في السابق ولتوازي ذلك باستمرار الفقر وعدم المساوات، فقد أصبح العمال والنقابات العمالية تواجه تحديات هائلة. لذلك ونظرا لما تشهده حقوق العمال على نطاق واسع من انتهاكات وللتحولات التكنولوجية والاقتصادية ولانعكاساتها الواضحة على طبيعة الشغل والوظائف ونوعيتها، فقد أضحى لزاما على المنظمات النقابية ان تكثف من جهودها لتنظيم العمال وتأطيرها اكان ذلك بالدول الغربية او بالجنوب. فمن دون العمل على تجاوز التحديات القائمة مع تعزيز علاقات العمل وتنسيق النضالات وكذا العمل على تمثيل الاشكال الجديدة من العمالة بما في ذلك خارج نطاق علاقات العمل والعمال بالقطاع غير المهيكل، سيستمر تهميش النقابات وسيتقلص بشكل مستمر عدد المنتسبين اليها.

أهمية العمل النقابي والتحديات التي تواجهه

بوتبغى الحسين

هذا المقال سيتناول نشأة العمل النقابي وكيف نظر اليه قادة شيوعيون، من امثال ماركس وانجلس ولينين، بعد ذلك سيتم الحديث عن التحديات التي تواجهها النقابات، اكان ذلك على المستوى الكوني ثم على مستوى المغرب. وفي الأخير ستتم الإشارة الى بعض العوامل والمؤشرات التي تمثل بواعث امل من شأنها ان تساعد على نهوض عمل نقابي كفاحي بل على تعبئة جماهيرية شعبية شاملة من شأنها ان تحد من الهجوم الشرس للبرجوازية و من هيمنة حكوماتها المنحازة بشكل مكشوف للقطاع الخاص.

من حيث النشأة فقد شهدت إنكلترا في القرن الثامن عشر، مع ظهور الصناعة وتوسعها، بداية تنظيم الطبقة العاملة لنفسها في حركات اقتصادية وسياسية. في تلك اللحظة اكتشف ماركس وانجلس هذا النقد العملي للرأسمالية المتمثل في تحالفات عمالية، فقاما بتتبع هذه الحركة وتحليلها، فأكدوا، عكس «برودون»، ان هيمنة رأس المال له تأثير متناقض، بحيث يجعل العمال يتنافسون فيما بينهم، وفي الوقت نفسه يوحدهم موضوعيا من خلال شروط الاستغلال المتشابهة المفروضة عليهم. ومن خلال النضالات المريرة التي تخوضوها الطبقة العاملة للدفاع عن مصالحهم المشتركة، تتحول هذه الطبقة من طبقة في ذاتها، الى طبقة لذاتها، بحيث ينظم العمال أنفسهم في جمعيات، تكون بداية الامر مؤقتة وأهدافها ومطالبها جزئية، لتصير فيما بعد دائمة وشاملة، ما يسمح بالحد من المنافسة بين العمال والدفاع بشكل جماعي عن مطالب هؤلاء والحفاظ على حقوقهم ضد التعديات المستمرة لرأس المال وانتزاع شروط عمل ملائمة.

في هذا السياق نفسه قام ماركس بصياغة القرار المتعلق بالنقابات العمالية الذي تم اعتماده في المؤتمر الأول للرابطة الدولية للعمال (AIT). هذا القرار ادان بشكل صريح كل استهانة بالنضالات النقابية، كما أكد في الوقت نفسه على ان كل استسلام في الصراع اليومي مع رأس المال يعني فقدان القدرة على تشكيل حراك أوسع يوم تتطلب الأوضاع مثل تلك التعبئة. فالنقابات حسب نفس القرار تخطئ عندما تحدد افقا ضيقا لنضالاتها وتجعلها تقتصر على مناوشات محدودة ضد النظام الرأسمالي القائم، بدلا من العمل على توفير الشروط لتغيير هذا النظام، واعتماد نضالات قواها المنظمة كرافعة لهذا التغيير، أي للقضاء النهائي على العمل المأجور.

سنة 1869 انقسم الإطار الأممي الاول للعمال (AIT) هذا بين مؤيدي ماركس الداعين لمركزية العمل وإنشاء أحزاب سياسية حقيقية، من جهة، وفوضويين تحلقوا حول «باكونين»، من جهة أخرى. ظل هذا الجدال مستمر حتى قيام «كومونة باريس» التي رأى فيها الفوضويون مبررا لفوضويتهم. لكن فشلها جعل ماركس يؤكد ان مواجهة عنف الطبقات البرجوازية غير ممكنة من طرف البروليتاريا الا إذا تنظمت في إطار حزب سياسي مستقل. في نفس الوقت أكد على ان المعارك المطلبية العفوية من دون افق سياسي فهي لا تساعد في رفع الوعي ولا تحقيق تقدم في المعركة السياسية، لذلك فالنضال الاقتصادي لابد ان يرتبط بشكل جدلي بالنضال السياسي.

في نفس السياق قام «كاوتسكي» في كتابه «المصادر الثلاثة للماركسية»، والذي اعتمده لينين عند كتابة «ما العمل؟»، بالتأكيد على ان الحركة العمالية لا ترقى بشكل عفوي الى مستوى النقد العام للنظام الرأسمالي. فاذا تركت الطبقة العاملة في مستوى عفويتها فلن تستطيع تجاوز النضال المطلبي الاقتصادي. لهذا فإبقاء النضالات المطلبية عند حدود العمل النقابي المحض، سيبقي الطبقة العاملة حبيسة دوامة ستترتب عنها تفاقم أوضاعها المادية. لذلك فهي في حاجة لمثقفين عضوين يحملون اليها الوعي، يساعدونها على بناء تنظيمها السياسي الذي سيبلور هذا الوعي الذي من شأنه تأطير العمل النقابي وان يرسم له الأفق السياسي المطلوب. في هذا السياق أكد لينين، وهو يتحدث عن الإضرابات، ان الاضرابات «مدرسة الحرب»، لكن «مدرسة الحرب» لا تعني بعد الحرب. فمن الإضرابات المتفرقة، يجب على العمال ان ينتقلوا الى نضال الطبقة العاملة باسرها من اجل تحرير جميع الكادحين. فعندما يؤلفون حزبا عماليا اشتراكيا، يناضل في سبيل تحرير الكادحين من نير الرأسمال، عند ذاك فقط تلتحق الطبقة العاملة بتلك الحركة العظيمة لعمال جميع البلدان، برفعها لشعار: «يا عمال العالم، اتحدوا «.

فيما يتعلق بالوضع النقابي الراهن ففهمه يتطلب استحضار التحديات التي تطرحها الازمات المتتالية للنظام الرأسمالي العالمي والمشاكل التي تحول دون التعبئة من اجل نضالات ناجعة ضد الهجوم الطبقة البرجوازية. فمواجهة آثار الازمة المركبة الحالية التي يواجهها النظام الرأسمالي العالمي يقتضي فهم الخصوصيات التي تطبع الظرفية الحالية حسب السياقات الإقليمية والوطنية والتي تطبعها في الغالب الاعم التفرقة المتزايدة للقوى العاملة إثر السياسات النيوليبرالية التي قسمت الطبقة العاملة الى عمال يشتغلون وفق عقد لمدد محدودة واخرون يعملون لمدد غير محددة، كما ان هنالك عاطلين وعمال موسميين و مؤقتين و العاملين عن بعد. علاوة على ذلك تم اعتماد التعاقد من الداخل كما تم فرض التدريب على الاجراء المبتدئين لفترات يتم تمطيطها بشكل غير معقولة. هذه التفرقة تظهر بشكل أوضح على المستوى التشريعي حيث يتم التمييز بين العاملين بالقطاع العمومي ورفاقهم بالقطاع الخاص ويظل هذا التمييز ساري المفعول رغم استمرار الحكومات المتتالية في تفويت المؤسسات العمومية للقطاع الخاص. كما انه لا يمكن تجاهل اسلوب اشد خطورة من سابقيه يقوم على التمييز والعنصرية في حق العملات وكذا فيما يتعلق بالعمال المهاجرين.

اما بخصوص الوضع النقابي بالمغرب، فلا يختلف عن باقي دول الجنوب. انه يشكو من ازمة عميقة لها أسباب عدة منها الذاتية والموضوعية. من الأسباب الموضوعية تقلص القاعدة النقابية، هنالك أيضا التحولات التي عرفها النظام الرأسمالي العالمي وعجز العمل النقابي عن تجديد آليات اشتغاله، وكذا سعي النظام القائم الى تشتيت العمال بخلق العديد من المركزيات النقابية وتشجيع الريع النقابي والامتيازات بهدف تبخيس العمل النقابي والمس بمصداقيته. اما العوامل الذاتية فيمكن تلخيص الأساسية منها في إحكام البيروقراطية لهيمنتها على الإطارات النقابية، وانتشار الفردانية واستفحال الانتهازية وشيخوخة القيادات النقابية واغتنائها وتشبهتا بالمقاعد ضدا على كل الأعراف والتقاليد النضالية. هنالك كذلك تحويل النقابات والمركزيات النقابية الى ملحقات للأحزاب وتعاون القيادات مع الباطرونا ولجم المعارك النضالية والحيلولة دون التنسيق بين الإطارات النقابية. وليس هنالك من مخرج من هذه الأزمة من دون اعادة الاعتبار لوحدة صف الطبقة العاملة و الذي يمكن ان يتحقق بداية بتوحيد النضالات الميدانية في افق الوحدة التنظيمية.

من جانب اخر يشكل العزوف عن الانخراط في العمل النقابي اضعاف للحركة النقابية بحيث يحول عمليا دون إمكانية اي تعبئة وازنة كفيلة بمواجهة الهجوم الشرس للباطرونا التي يبيع لها العمال قوة عملهم وإرغام الطبقات البرجوازية والحكومات المنحازة لمصالح القطاع الخاص للكف عن تبني السياسات التفقيرية والاجهاز على مكاسب العمال. هذا الوضع يشكل في حد ذاته تناقض صارخ اذ كيف يستساغ ان يقدم الأجراء على هجرة النقابات في وقت هم في أمس الحاجة اليها؟

ختاما وجب التوضيح ان العمل النقابي مر عبر تاريخه بفترات مد وجزر وبأزمات داخلية خاصة منذ أواخر القرن الماضي ولا تزال هذه الازمة مستمرة حتى اليوم. لكن هنالك مؤشرات وعوامل موضوعية من شأنها ان تساعده على استرجاعه لقوته وعنفوانه، من هذه العوامل ما استجد في مجال الاتصال والتواصل الرقمي الذي سيساعد على فضح أساليب الاستغلال المختلفة التي توظفها الرأسمالية خاصة مع ولوج المتمدرسين وأصحاب الشواهد بما في ذلك بدول الجنوب بميدان الشغل. هنالك أيضا الازمة الاقتصادية المتفاقمة للنظام الرأسمالي والانحياز المكشوف للحكومات للقطاع الخاص والمد النضالي للفئات الشعبية المختلفة، حتى من خارج النقابات، وعجز الأنظمة الرأسمالية سواء للاستجابة لمطالبها او على القدرة على احتوائها ولجمها نظرا لانفضاح جشعها ووحشيتها المتزايدة.

الطبقة العاملة الزراعية في المغرب: فائض القيمة على أرض الهشاشة

المصطفى خياطي

لا تكاد الطبقة العاملة الزراعية والفلاحية في المغرب تستفيق و تضمد جروح صدمة حتى تنزل عليها أخرى. بالإضافة إلى الاستغلال الرأسمالي المكثف و المضني، و أجور هزيلة، و الحرمان من التغطيات الاجتماعية تهربا للباطرونا البرجوازية من الكلفة الاجتماعية للإنتاج، تنضاف إلى هذا كله حوادث سير/شغل مميتة، حيث مرة أخرى يفضل أرباب و مالكي الضيعات كراء وسائل نقل لا تتوفر فيها شروط نقل العمال حيث يلجؤون إلى وسائل شحن البضائع و السلع و تكديسها بالعمال و استعمال طرق مهترئة في ضرب سافر لسلامة العاملات و العمال.

ليست إذن معاناة الطبقة العاملة الزراعية في المغرب مجرد اختلال اجتماعي عرضي، بل هي تعبير مكثّف عن طبيعة التراكم الرأسمالي في شكله التبعي. ففي قلب الحقول التي تنتج الخضر والفواكه الموجهة للأسواق الأوروبية، يتجسد أحد أكثر أشكال الاستغلال كثافة، حيث تُنتج الثروة في شروط من البؤس المادي والاغتراب الاجتماعي.

الفلاحة التصديرية: بنية إنتاج تابعة

منذ إطلاق السياسات الفلاحية الكبرى، وعلى رأسها "المغرب الأخضر"، تم توجيه القطاع نحو التصدير، ما أدى إلى:

- تركيز الأراضي الخصبة في يد كبار الملاّك والشركات
- إدماج الفلاحة المغربية في السوق الرأسمالية العالمية كمنتج للمواد الأولية

في هذا السياق، لا يُنظر إلى العامل الزراعي كفاعل اجتماعي، بل كعنصر تكلفة يجب خفضها إلى أقصى حد. وهنا يتجلى منطق فائض القيمة: كلما انخفضت أجور العمال، ارتفعت أرباح الرأسمال.

العمل المأجور الزراعي: استغلال مكثف وقانون هش

تُظهر الوقائع الميدانية أن العمال الزراعيين:

- يشتغلون حوالي 48 ساعة أسبوعياً أو أكثر، مقارنة بـ44 ساعة في قطاعات أخرى ويتقاضون أجوراً أدنى بكثير من الحد الأدنى في القطاعات الصناعية.
- يُحرمون من الحماية الاجتماعية والتصريح القانوني و هذا الوضع ليس صدفة، بل هو ما يسميه ماركس بـ»جيش الاحتياط الصناعي»: كتلة من العمال الهشين تُستخدم للضغط على الأجور وتكثيف الاستغلال.

مثال سوس: قلب الرأسمالية الزراعية

في منطقة اشتوكة آيت باها (سوس)، التي تُعد مركزاً للفلاحة التصديرية، خرج العمال في احتجاجات جماعية بسبب "الأجر الهزيل" وارتفاع تكاليف المعيشة و طالبوا برفع الأجور وتقليص ساعات العمل إلى 6 ساعات يومياً. هذه الاحتجاجات تعكس التناقض الصاروخ، إنتاج موجّه للتصدير بأرباح مرتفعة، يقابله فقر مدقع للمنتجين الفعليين.

"شاحنات الموت": إعادة إنتاج قوة العمل بأدنى كلفة:

إن من أكثر مظاهر الاستغلال فظاعة ظروف نقل العمال: حوادث مميتة متكررة، كما وقع مؤخراً في إقليم الجديدة،و قبلها في الغرب و بيوكرى و شتوكة آيت بها و قبلهم العديد من حوادث الشغل/ النقل المميتة.

- نقل العمال في وسائل غير مهيأة، بسبب غياب تنظيم قانوني واضح

في التحليل الماركسي، هذا ليس مجرد "إهمال"، بل شكل من أشكال تخفيض كلفة إعادة إنتاج قوة العمل، حيث يُترك العامل يتحمل مخاطر حياته خارج زمن العمل المباشر.

النساء العاملات: اضطهاد طبقي وجندري مزدوج :

تشكل النساء نسبة كبيرة من اليد العاملة الزراعية، خاصة في وحدات التلفيف والضيعات:

- يتقاضين أجوراً أقل من الرجال
- يشتغلن في ظروف مهينة وغير مستقرة، يتعرضن لأشكال متعددة من العنف الرمزي والمادي

هنا يتماشى و يتناغم الاستغلال الطبقي مع الصمت الحكومي المخزني ممثلا في السلطات الشغلية و المحلية و كأنه تحالف ممنهج لقهر الطبقة العاملة الممنوعة من العمل النقابي تحت طائلة الفصل و التسريح لحرمانها من سلاحها التنظيمي المشروع.

أي أفق للتحرر؟

إن معاناة العمال الزراعيين في المغرب ليست وضعاً عرضياً يمكن إصلاحه بإجراءات تقنية، بل هي نتيجة مباشرة لنمط إنتاج رأسمالي تابع و توجيه الفلاحة نحو السوق العالمية بدل الحاجات المحلية.

غياب تنظيم طبقي مستقل وقوي،

من هذا المنظور، فإن تحرر الطبقة العاملة الزراعية يمر عبر:

بناء تنظيمات نقابية قاعدية مستقلة

و ربط النضال الزراعي بالنضال العمالي العام.

طرح بديل فلاحي قائم على السيادة الغذائية والعدالة الاجتماعية:

إن العامل الزراعي في المغرب لا يبيع فقط قوة عمله، بل يبيع أيضاً حياته اليومية في سوق لا يعترف إلا بمنطق الربح. وهنا يكمن جوهر المأساة وإمكانية الانفجار.

تصور النهج الديمقراطي العمالي للعمل النقابي

يعتبر النضال النقابي، المدرسة الأولى للطبقة العاملة لإدراك ذاتها كفاعل رئيسي سواء في إنتاج فائض القيمة أو في المساهمة فيها، في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية. فمن خلال النضال النقابي يدرك العمال والعاملات أسباب معاناتهم/هن سواء من حيث القوانين المؤطرة للعلاقات الشغلية، أو الحكرة التي يتعرضون لها بمختلف أشكالها من طرف المشغلين (بكسر الغين) أو ممثليهم أو هزالة الأجور التي يتقاضونا أمام الارتفاع المهول والمستمر لكلفة المعيشة وكذلك ضرورة وأهمية وحدتهم/هن لمواجهة الآلة الرأسمالية الجهنمية لذلك فالنهج الديمقراطي العمالي كحزب ماركسي لينيني ينبني تصوره للعمل النقابي على ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

ج. حسن

1- كون التناقض الأساسي هو بين الرأسمال وقوة العمل، لذلك يركز على حل التناقض الرئيسي ين الكتلة الطبقية السائدة وحلفائها وبين عموم الكادحين/ات بقيادة الطبقة العاملة بمفهومها الواسع المسلحة بالفكر الاشتراكي العلمي التي لها مصلحة في التغيير والمؤهلة للقيام بذلك، لكونها الطبقة التي تعيش فقط ببيع قوة عملها.

2- كون النظام المغربي مخزني استبدادي، اقتصاده رأسمالي تبعي، مبني أساسا على الريع وعلى الاقتصاد غير المهيكل، مما أنتج تركيبة اجتماعية هجينة، الجزء الأكبر من سكانه كادحون/ات غير عمال وفلاحين فقراء وحرفيين وتجار صغار... إضافة إلى الطبقة العاملة التي رغم عددها الذي يناهز عددها 10 ملايين حسب الإحصائيات الرسمية إلا أن المصرح بها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يفوق 3.5 ملايين، لذلك أكد النهج الديمقراطي العمالي في أدبياته على بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات.

إن ثلثي الطبقة العاملة معرضة للتشريد في أي وقت، بحكم هشاشة قطاع التشغيل وطبيعة الاقتصاد المغربي المبني أساسا على الريع والتبعية، لذلك فجزء مهم من العمال والعاملات يلتحق بصفوف عموم الكادحين/ات وكذلك بالنسبة للفلاحين الفقراء والحرفيين الذي تتدهور أوضاعهم يوما بعد يوم وبذلك فهم مهددون/ات بترك قطاع اشتغالهم/هن والالتحاق بصفوف الطبقة العاملة كلما فرضت عليهم/هن الظروف ذلك، وبالتالي فمصير عموم الكادحين/ات مرتبط عضويا بمصير الطبقة العاملة، لذلك فتحالفهم/هن هو حتمية تاريخية، فقط على الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات التجذر في أوساطها والعمل على خلق جسور التواصل فيما بين كل المضطهدين/ات (بفتح الطاء) من خلال العمل في أوساط الأحياء الشعبية التي يقطن فيها الغالبية العظمى من الطبقة العاملة خاصة وأن نسبة التنقيب بالمغرب لا تتجاوز في أحسن الأحوال 10% من الطبقة العاملة المغربية.

3- أما المرتكز الثالث، فهو واقع العمل النقابي بالمغرب والذي يتميز أولا بالتشتت والذي ساهم فيه، كل من النظام المخزني والقوى السياسية والنقابية الملتفة حوله، والتي تحاول تبرير هذا التشتت بالديمقراطية والتعددية، والحال أن كل الطبقات الاجتماعية تملك حزبا أو أحزابا تدعي تمثيلها، في حين أن الطبقة العاملة التي مصيرها واحد والتي لها مصلحة في وحدتها تفتقر إلى حزب سياسي يمثلها ويدافع عنها، بل وتقوده بنفسها مسلحة بالفكر الثوري وإضافة لهذه البلقنة غير المشروعة، يضاف عاملا البيروقراطية المتفشية في أغلب النقابات وإلحاقية أخرى للأحزاب، حتى أصبح لكل حزب ملحقة نقابية وذلك ليجعلوا من العمال/ات خزان انتخابي ليس إلا، بمعنى استخدام الطبقة العاملة عوض خدمتها، إضافة للفساد المستشري في أغلب النقابات، هناك ممارسات غير بروليتارية من طرف عديد من المناضلين/ات بهذه النقابات والمتمثلة إما في العمل على الحصول على مقاعد في هياكل النقابات عوض العمل القاعدي المتمثل في تأطير العمال/ات والمساهمة في الرفع من وعيهم/هن وخلق جسور التواصل بينهم/هن داخل نفس القطاع. ثم بين القطاعات كلها، أو إفراطهم/هن في الحركية تستفيد منها فقط البيروقراطيات، لذلك يدعو النهج الديمقراطي العمالي تركيز تواجدهم/هن فقط في المركزيتين العماليتين الإتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل ومؤخرا في الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي وفي النقابة الوطنية للتعليم العالي التي يجب العمل على صيانة وحدتها رغم كل المنزلقات لقيادتها مع التركيز على التواجد مع العمال والعاملات والمساهمة في تأطيرهم/هن والتحلي بالنزاهة والاستقامة وعدم التركيز فقط على المطالب الاقتصادية والاجتماعية دون إغفالها والربط بين هذه المطالب والمطالب السياسية والعمل على استقطاب طلائع العمال والعمل على تأطيرهم/هن سياسيا حتى يكونوا حلقات الوصل بين حزبهم/هن المستقل وباقي العمال والعاملات والعمل على زرع ثقافة التضامن بين العمال/ات أينما وجدوا من أجل جبهة عمالية تكون هي نواة جبهة شعبية لمناهضة الإستبداد والاضطهاد المخزني ومن أجل نظام ديمقراطي ذي الأفق الإشتراكي.

إن تصور النهج الديمقراطي العمالي للعمل النقابي لا ينفصل عن تصوره للصراع السياسي الطبقي ببلادنا وعلى المستوى الإقليمي والدولي، هكذا، فتصور الحزب للنضال النقابي يندرج ضمن السيرورات الأربع:

* سيرورة بناء وتصليب حزب النهج الديمقراطي العمالي باعتباره حزبا للطبقة العاملة وعموم الكادحين، مما يستدعي إبداع أشكال من التنظيم تساعد على التمفصل بين الحركة النضالية للجماهير الكادحة وتنظيماتها الذاتية المستقلة وبين التنظيم والعمل من أجل توحيد المناضلين/ات والقوى التي تناضل من أجل القضاء على الرأسمالية والانغراس وسط الطبقات الكادحة وإغناء الفكر الإشتراكي وتأصيله في التربة المغربية.

* سيرورة تطوير وتوسيع الحركة النضالية عبر بناء وتطوير وتنويع تنظيماتها الذاتية المستقلة.

* سيرورة بناء تحالف الطبقات الشعبية عبر المساهمة في بلورة برنامج يركز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وتلتف حوله أكبر قوة سياسية واجتماعية ممكنة.

* سيرورة بناء أممية ماركسية من أجل تجاوز الرأسمالية وبناء الإشتراكية.

إن النهج الديمقراطي العمالي يرفض أي تصور يعقوبي أو بلانكي للتنظيم، فالحزب دوره السياسي ليس الإنابة عن الجماهير الكادحة ومنها الطبقة العاملة وإنما تأطيرها وتوجيهها من أجل أن تعي ذاتها وطريق تحررها، أما مناضلو/ات النهج الديمقراطي العمالي فما عليهم/هن إلا التفاعل الإيجابي مع حركة الجماهير ومنه الطبقة العاملة والتعلم منها فالتغيير هو من إنجاز العمال والعاملات وعموم الكادحين، أما دورنا فيتمثل في تأجيج الصراع الطبقي ومساعدة الطبقة العاملة أساسا على وعيها بذاتها وبقوتها وعلى ضرورة وحدتها التنظيمية من أجل تحقيق أهدافها المرحلية المتمثلة في تحسين أوضاعها المعيشية والتمتع بالحريات النقابية والعامة وأهدافها الاستراتيجية المتمثلة في التحرر الوطني وقيادة سيرورة القضاء على الرأسمالية وبناء المجتمع الإشتراكي غير أن الوصول إلى هذه الأهداف ليس مستحيلا ولكن ليس بالأمر السهل لعدة اعتبارات وهي: كون أغلبية مناضلي/ات الحزب من البرجوازية الصغيرة وذات مستوى تعليمي محترم والتي انحدر مستواها المعيشي بفعل السياسات المخزنية اللاشعبية، لكن عوض أن تقرأ هذا الهجوم المخزني قراءة صحيحة، تحاول إيجاد تبريرات لتقاعسها في تنفيذ مقررات حزبنا الخاصة بالتجذر عامة وسط عموم الجماهير الكادحة وفي أوساط الطبقة العاملة خاصة.

-غياب الصرامة التنظيمية داخل فروع الحزب وشبه غياب للمحاسبة الرفاقية الهادفة إلى تطوير آدائنا في مختلف مواقع الصراع بعيدا عن بعض اللحظات المتعلقة بالإطارات.

- الغموض الذي لازال يعم تصورنا للعمل النقابي، بحيث لازال الحزب ليس له الكلمة الأخيرة رغم كل الندوات التي قمنا بها، بل يحاول الحزب فقط التوفيق بين التصورات المتباينة أحيانا حول تشتتنا بين الإطارات النقابية التي تتواجد بها، بل ويظهر الحزب كأنه مجرد منسق لعمل الرفاق/ات في إحدى الإطارات عكس ما يطرحه من كونه البوصلة لعملنا النقابي.

إن النهج الديمقراطي العمالي قام بمجهودات جبارة لتطوير أدبياته ومن أجل التجذر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين لكن لم يتقدم كثيرا على المستوى التنظيمي، مما ينعكس سلبا على توسعه وتجذره وسط عموم الجماهير الكادحة عامة وفي أوساط الطبقة العاملة بالخصوص، لذلك فالمطلوب تصحيح هذه الإختلالات وتطوير آدائنا الإعلامي المرآة لنضالنا اليومي ولمواقفنا المشرفة من مختلف القضايا.

الغموض الذي لازال يعم تصورنا للعمل النقابي، بحيث لازال الحزب ليس له الكلمة الأخيرة رغم كل الندوات التي قمنا بها، بل يحاول الحزب فقط التوفيق بين التصورات المتباينة أحيانا حول تشتتنا بين الإطارات النقابية التي تتواجد بها، بل ويظهر الحزب كأنه مجرد منسق لعمل الرفاق/ات في إحدى الإطارات عكس ما يطرحه من كونه البوصلة لعملنا النقابي.

القتل والإعدام في الفكر والممارسة الصهيونية الإسرائيلية

د. إبراهيم يوسف عبيد

يشكّل تحليل ظاهرة القتل والإعدام الممنهج في الفكر والممارسة الصهيونية الإسرائيلية مدخلاً مهمًا لفهم البنية العميقة للصراع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي. هذه الممارسات لا يمكن النظر إليها على أنها مجرد ردود فعل ظرفية أو تدابير أمنية مؤقتة، بل هي جزء من منظومة فكرية وسياسية متكاملة، ارتبطت منذ نشأة المشروع الصهيوني بفكرة الإجبار القسري، وإعادة تشكيل الواقع الديمغرافي والجغرافي في فلسطين.

تهدف هذه المقالة المختصرة؛ إلى تقديم قراءة تحليلية تربط بين المرجعيات الفكرية والدينية وبين التطبيق العملي الذي تجسّد في سياسات القتل والإعدام الصهيونية الإسرائيلية كسلوك وممارسة لدى دولة الاحتلال عبر مراحل تاريخية مختلفة.

يعتبر العنف والقتل والإرهاب، ممارسات مُسلم بها في الفكر الصهيوني قديماً قدم اليهودية، وقد تركزت قواعده الأولى منذ أن كان الوعد الإلهي المزعوم بمنح خصوصية «شعب الله المختار» للشعب اليهودي بالذات دون سواه من سائر بني البشر. وفي هذا المجال يقول الدكتور حسن ظاظا: «قد يستطيع الإنسان تزييف الحقائق، وقد يسهل عليه أن يكذب ويكذب حتى يصدّق هو نفسه كل أكاذيبه، وينسى أنه مخترعها الأصلي، ولكن مع ذلك يبقى دائماً شيء واحد: الكلمة المكتوبة منذ آلاف السنين والآثار التي تحدّد بالضبط عمر الأشياء وعمقها، ومخطوطات التاريخ التي تظل دائماً المرجع وكلمة الصدق الوحيدة التي لا تميل مع أهواء البشر، وحتى إذا حدث ومالت، فبين سطورها تستطيع الحقيقة دائماً أن تجد مكاناً لها». ويتابع قائلاً: «عدونا الإسرائيلي حاول كثيراً أن يزيف ويخدع ويبتز العواطف والأموال والمعونات. وما يزال يفعل ذلك متجاهلاً وناسياً أن مخطوطاته هو وآثاره وتلموده وكتب تفسيره تروي بلغته العبرية حكايات وحكايات تفضح كل محاولاته، تفضح وجوده وتاريخه وتراثه وحقه المدّعى في الأرض المغتصبة».

وعندما تبنّت الإيديولوجيا الصهيونية المسلّمات اليهودية وجعلتها إحدى مرتكزاتها الأساسية، كرّست نهج القوة والغطرسة كوسيلة وحيدة لتحقيق أهدافها، وجعلت استخدام القتل والإعدام أداتها الحتمية. ولكي تتحول المقولات الفلسفية والنظرية إلى وقائع على الأرض، لا بد من استخدام أقصى قدر من العنف والقسوة والبطش، باعتبار أن «قوة التقدّم في تاريخ العالم ليست للسلام بل للسيف»، كما يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «مناحيم بيغن».

الإيمان بـ«الشعب المختار» في الفلسفة الدينية اليهودية والفلسفة السياسية الصهيونية يقود حتماً إلى استخدام أساليب العنف مع الآخر الأضعف، إذ لا يمكن تحقيق دولة يهودية نقيّة أو العودة إلى ما يسمى بـ«أرض الميعاد» دون ممارسة العنف والاغتصاب. وقد عبّر عن ذلك زئيف جابوتنسكي بقوله: «هل رأيتم على مدى الزمن شعباً يعطي بلده بمحض إرادته؟ وعرب فلسطين كذلك لن يتخلوا عن سيادتهم من دون استخدامنا القتل ضدهم".

وفي إطار هذا الفكر يقول «مناحيم بيغن»: «لقد قامت دولة إسرائيل بالدم والنار، بالإكراه والتضحيات، ولم تكن لتقوم بغير ذلك، ولكننا لم ننته بعد، يجب أن نحارب ونكمل قتالنا»، مؤكداً أن إقامة ما يسمى «إسرائيل الكبرى» أو «الإمبراطورية الإسرائيلية اليهودية» لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال سحق الآخرين، وهم في هذه الحالة الفلسطينيون والعرب، وإلغاء وجودهم، وأنه "من العبث القول بالمشاركة والتعايش».

تلعب النصوص التوراتية والتلمودية دوراً محورياً في تبرير القتل الممنهج تجاه «الغوييم» أي الغرباء، وتبيّن أن ما تنفذه الدولة اليهودية الصهيونية ليس سوى تطبيق عملي لما توحي به هذه التعاليم. وهناك مجموعة من الأمثلة والنماذج المستمدة من النصوص المشار اليها نفسها.

فقد جاء في سفر أشعيا: «بقيت أرض للإمتلاك كثيرة جداً، كل بقاع الفلسطينيين، وكل أرض الكنعانيين، الى تخوم الأموريين، وأرض الجبليين، وجميع لبنان، جهة مشرق الشمس، من بعل جاد حتى جبل حرمون الى مدخل حماه، كل سكان الجبل من لبنان الى مياه حشرفوت، كل الصيدونيين سأطردهم من وجه بني إسرائيل». وجاء في التلمود: «أهل الغرلة (الذين لم يُختنوا من المسيحيين) وثنيون... وإناس من دون إيمان، لا ذمة لهم ولا ذمام، وأهل الختان من الاسلام لا يشذّون عن هذه القاعدة فهم ليسوا أخياراً... وكما أن الإنسان يعلو البهيمة كذلك اليهود هم أرفع من شعوب الأرض لأن نطفة الغرباء كنطفة الحصان".

وتبلغ النصوص التوراتية ذروة التطرف حين تحض على استباحة بلاد الأمم وسفك دمائهم والاستيلاء على ممتلكاتهم، كما في سفر التثنية 20/10: «اذا تقدّمت إلى مدينة لتقاتلها فادعها أولاً إلى السلم، فاذا أجابتك الى السلم وفتحت لك، فجميع الشعب الذي فيها يكونون لك تحت الجزية ويتعبّدون لك. وان لم تسالمك بل حاربتك فحاصرها، وأسلمها الرب إلهك الى يدك، اضرب كل ذكر بالسيف، وأما النساء والأطفال وذوات الأربع وجميع ما في المدينة من غنيمة فاغتنمها لنفسك وكل غنيمة أعدائك التي أعطاكها الرب إلهك".

على صعيد الممارسة، لعبت المنظمات الصهيونية دوراً أساسياً في تنفيذ الإعدامات قبل عام 1948م، على سبيل المثال لا الحصر: مثلت «الهاغاناة» وتعني بالعبرية الدفاع، تأسست في القدس في عام 1920م، كانت تمثل كبرى المنظمات الصهيونية المسلحة، ترعرعت المنظمة خلال فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين, ومكّنت البيشوف «الاستيطان» من إقامة الدولة اليهودية عام 1948م، ولعبت دوراً في مواجهة الانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطيني في عام 1921م، خصوصاً في منطقة يافا وضواحيها، ومدينة القدس، وشاركت في مواجهة الهبات الفلسطينية الأخرى خلال الأعوام -1926 1929م وشكلت بعد ذلك اللبنة الأساسية للجيش الإسرائيلي. وكذلك، منظمة الحارس الفتي «هاشومير هاتسعير" التي تأسست عام 1913م، وتلقّت التدريب على السلاح، وكان شعارها «بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار ستنشأ يهودا»، ولعبت دوراً في مواجهة الانتفاضات الفلسطينية بين 1929-1921م، وأقامت مستوطنات شبه عسكرية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى 1939-1936م. وأيضاً منظمة «آتسل» وهي اختصار للعبارة العبرية «إرجون تسفاي ليومي بإرتس إسرائيل» أي المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل تأسست عام 1931م، ونفذت أعمالاً انتقامية وإعدامات ميدانية ضد الفلسطينيين، من بينها اقتناص وقتل ونصب كمائن وتفجيرات في المدن العربية. كما قامت «منظمة ليحي» وهي اختصار للعبارة «ليحي حيروت يسرائيل»، أي المحاربون من أجل حرية إسرائيل، أسسها المتطرف «أبراهام شتيرن» عام 1940م، ونفذت عمليات إعدام لعشرات الفلسطينيين، وزرعت قنابل موقوتة، أبرزها تفجير مبنى السرايا في يافا 1948م. وأيضاً «منظمة بيتار» وهي منظمة شبابية أسسها الفاشي «زئيف جابوتنسكي»، نفذت مذبحة في مدينة اللد 1948م بقيادة «مناحم بيغن». أما «منظمة البالماخ» وتعني القوة الضاربة، فقد نفذت عمليات إرهابية وإعدامات ميدانية ضد القرى العربية أثناء حرب 1948م، بما في ذلك ترحيل السكان وتنفيذ مجازر في قرية سعسع ويزور، بقيادة المجرم «إيغال إيلون».

وفي إطار هذه الفلسفة، يشير المؤرخ الإسرائيلي «بني موريس» إلى وقوع عشرات المجازر ضد الفلسطينيين في أذار/مارس ونيسان/أبريل من العام 1948م، منها:

- انتهاك أعراض النساء الفلسطينيّات في عكا ويافا والجليل، وفق أوامر قائد لواء كرياتي. وتنفيذ حوالي 24 مذبحة في دوايمة، صلحة، دير ياسين، اللد، أبو شوشة، يافا، الجش، عيلبون، عرب المواسي، دير الأسد، مجد الكروم، وسعسع، تحت توجيهات الطرد التي أصدرها «ديفيد بن غوريون».

- عملية داني: هي نموذج آخر من نماذج المذابح والتطهير العرقي خلال عام 1948 حيث أصدر قائد الجبهة الشمالية «موشيه كرمل» أمراً إلى وحداته بتسريع عملية إخراج السكان العرب، وكانت التعليمات من غوريون مباشرة، أما طرد سكان مدينة اللد فكانت بناءً على أوامر من اسحق رابين مباشرة.

عموماً، إن اعترافات بني موريس تمثل قدر محدود من الحقائق العسكرية وعمليات القتل والاعدام والتهجير التي تم تنفيذها ضد السكان الفلسطينيين خلال أحداث عام 1948م وما بعدها، وهدفها «التنظيف» أي تطهير القرى والمدن العربية من سكانها العرب.

وفي إطار هذه السياسة، يُفهم القتل والإعدام بوصفهما جزءًا من منظومة أوسع للضبط والسيطرة، تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع السكاني والسياسي. فالعنف لا يؤدي فقط إلى إقصاء الأفراد المستهدفين، بل يسهم أيضا في خلق حالة من الردع الجماعي، وتثبيت سيطرة القوة من خلال بث الخوف وعدم اليقين داخل المجتمع الفلسطيني.

باعتقادي، أن القتل والإعدام في السياق الصهيوني، ليسا مجرد ممارسات عابرة، بل مكوّنا بنيويًا في مشروع استيطاني قائم على القوة. ومن خلال الربط بين المرجعيات الفكرية والتطبيقات التاريخية، يتضح أن هذه السياسات شكّلت أداة مركزية في إعادة تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا في فلسطين. وبالتالي، فإن فهم هذه الظاهرة يتطلب مقاربة نقدية شاملة تأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي، والشهادات الميدانية، والقراءات القانونية، بما يعزز حضور الرواية الفلسطينية في الحقل الأكاديمي.

عن بوابة الهدف

خلفيات العدوان الصهيو-أمريكي على إيران وحصيلته الأولية

عقب العدوان الصهيو-امريكي على إيران يوم 28 فبراير 2028 عرف الوضع الجيوسياسي بمنطقة الشرق الاوسط تحولات حاسمة تعتبر بمثابة لحظة مفصلية، بحيث زيادة على آثارها العسكرية المباشرة، كشف هذا العدوان عن تحول أعمق فيما يتعلق بإعادة هندسة التحالفات بالمنطقة. فقد بادر الكيان الصهيوني قبل هذا التاريخ الى قيادة تحالف متعدد الأقطاب يضم دولا بالشرق الأوسط وأخرى بآسيا وافريقيا وذلك بهدف مواجهة المحاور المنافسة بالمنطقة. وحسب «المجلس الروسي للشؤون الدولية»، فقد أظهرت الحرب القائمة بين أمريكا والكيان الصهيوني ضد إيران وبشكل جلي اتجاهات ثلاثة، اتجاه اول يهدف لبناء تحالف سياسي يقوده الكيان الصهيوني، واتجاه ثاني يتكون من كتلة سنية تقودها كل من تركيا والسعودية وباكستان. والى جانب هذين التوجهين هنالك تواجد لمنظومات وقوى دولية وإقليمية.

ب.ح

ان ما يهمنا هنا بالأساس هو ابراز خلفيات العدوان المستمر على إيران وبعد ذلك التوقف عند الحصيلة الأولية لهذه الحرب المشتعلة. فبخصوص دواعي العدوان على إيران، أمكن القول انها تندرج في سياق أزمات النظام الرأسمالي العالمي المتفاقمة والتي ترتبت عنها ازمات إقليمية متتالية ومتراكمة، بدءا بحرب الإبادة الصهيو-امبريالية على الشعب الفلسطيني بقطاع غزة 2023 والتي ترتب عنها انهيار التوازنات التي سادت بمنطقة الشرق الاوسط طيلة العقد السابق.

في لحظة من العدوان الصهيوني المتواصل بمنطقة الشرق الأوسط ضعفت بعض الشيء جبهة الاسناد الداعمة للمقاومة الفلسطينية والتي تشكلj من قوى وحركات غير حكومية بعدة ساحات، منها اللبنانية والعراقية والسورية كما كان ذلك وضع المقاومة الفلسطينية بغزة. في هذا السياق بادر الكيان لبناء تحالف متعدد الأقطاب يتكون من الامارات والهند واليونان وقبرص وشركاء اخرين من افريقيا ومن بينهم «ارض الصومال» واثيوبيا. الهدف من هذا التحالف هو جعل الكيان الصهيوني محورا جيوسياسي بين آسيا وأوروبا ودعم المشروع الاقتصادي: «الهند-الشرق الأوسط وأوروبا» (India-Middle East (IMEC) (Economic Corridor)، هدف هذا المشروع يتجاوز في حقيقة الامر ما هو اقتصادي الى بناء منظومة امنية.

إزاء هذا التحالف تشكلت بالمنطقة كتلة إقليمية سمية ب»الكتلة السنية» تضم كلا من تركيا و السعودية وباكستان. هذا التحالف اتخذ شكلا واضحا بعد التوقيع بين الرياض وإسلام اباد في شتنبر 2025 على اتفاقية تقوم من الناحية الاستراتيجية على التكامل بين الإمكانيات العسكرية والصناعات الدفاعية التركية والموارد المالية والإمكانيات الاستثمارية للسعودية مع القدرات النووية الباكستانية، ويمثل هذا التحالف بالنسبة لهذه الدول نوع من توجه نحو التقليل من الضمانات الأمنية الامريكية.

بخصوص الحلف الذي يقوده الكيان الصهيوني فهو يقوم على اقطاب عدة. منه القطب الخليجي المتمثل في استمرار التعاون الأمني والعسكري بين أبو ظبي والكيان الصهيوني الذي توطد منذ توقيع اتفاقية ابراهام 2020، ثم محور شرق المتوسط ويضم كل من اليونان وقبرص التي تعمل على تطوير تعاونها مع الكيان وذلك في إطار التنافس الجيو-استراتيجي بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالطاقة والممرات البحرية. اما المحور الاسيوي فيرتكز للتقارب مع الهند كأحد عناصر الاستراتيجية الصهيونية لتعزيز مشاريع الكيان المتعلقة بالبنية التحتية وخلق التوازن بجنوب آسيا في مواجهة باكستان.

اما بالنسبة لمنطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر التي تمثل أحد اهم أوجه الصراع الجيو-استراتيجي بمنطقة الشرق الأوسط، فالإمارات وإسرائيل يسعيان لتعزيز تواجدهما بهذه المنطقة من خلال علاقتهما مع «صوماليلاند» واثيوبيا، وهدف هذا التوجه الجديد هو السيطرة على الممرات البحرية الحيوية بالبحر الأحمر. وبالمقابل تسعى كل من السعودية ومصر لبناء تحالف مضاد بالمنطقة. ولا يمكن في الواقع فهم إعادة تشكيل التحالفات بمنطقة الشرق الأوسط إذا لم يتم استحضار دور الولايات المتحدة الامريكية. فمن بين الخطوات التي اقدمت عليها هذه الأخيرة هو تعزيز تواجدها العسكري بكل من العراق والأردن وكذا تواجدها البحري شرق البحر المتوسط. في نفس الوقت وجب التذكير على ان التحولات الجارية بالمنطقة تفتح المجال امام تحرك قوى دولية مثل روسيا لمحاولة لعب دور الوسيط.

ان التطورات الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط تشير الى ان اتفاقية ابراهام لم تعد الإطار المركزي للعلاقات الصهيونية/العربية، فالحرب الاجرامية الصهيونية في غزة منذ 2023 ثم العدوان على إيران 2026 ترتبت عنها إعادة ترتيب الأولويات بالمنطقة. فبدلا من محور واحد يعمل من اجل تقارب الكيان الصهيوني لدول عربية، ظهر نظام إقليمي متعدد المحاور يقوم على توازنات معقدة وتدخل أطراف عدة منها تركيا والسعودية والكيان وإيران في اللعبة، وذلك ما يشير الى ان منطقة الشرق الأوسط تتجاذبها تحالفات عدة من المرجح ان يزداد التنافس فيما بينها خاصة بالمناطق الاستراتيجية ومنها شرق المتوسط والبحر الأحمر والقرن الافريقي.

اما فيما يتعلق بسياق العدوان الصهيو-امريكي ضد إيران وبحصيلته الاولية. فمن المعلوم انه منذ عدة أشهر، كانت إيران والولايات المتحدة تجريان مفاوضات غير مباشرة عبر وسيط هو وزير خارجية سلطنة عُمان. وكانت المفاوضات تركز حصرا على الملف النووي الإيراني. فتم عقد عدة اجتماعات، وتحقيق بعض التقدم، وكانت إيران تستعد للاجتماع التالي. غير انه صبيحة يوم 28 فبراير 2026، بينما كان المرشد الإيراني، علي خامنئي، يعقد اجتماعا في مكتبه مع مسؤولين كبار، في تلك اللحظة اختار الكيان الصهيوني توجيه ضربة لقتل المجتمعين أملا في «قطع رأس النظام». غير انه رغم تمكن الصهاينة من قتل خامنئي، فذلك لم يؤثر إطلاقاً على مجريات الأحداث. اذ في غضون ساعة من وفات المرشد وقادة اخرين، بدأت واحدة من أعظم عمليات الرد في التاريخ الحديث، حيث انهالت آلاف الصواريخ والطائرات المسيرة، ليس على الكيان الصهيوني فقط، بل أيضاً على جميع القواعد اللوجستية للإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط، من العراق إلى السعودية مروراً بالكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، وذلك في وقت قياسي.

هكذا اتضح أن الولايات المتحدة لا تتفاوض فعلياً، بل تستخدم المفاوضات كأداة. ومنذ 28 فبراير، تتبادل إيران وامريكا الضربات، لكن هناك فرق كبير بين الطرفين، وهو الاستراتيجية. ويتضح من خلال هذا الصراع ان الولايات المتحدة الامريكية لا تملك استراتيجية محددة، بل هدفا واحدا: تغيير الأنظمة التي تقاومها. فهي تعتمد على القوة النارية المكثفة التي تستهدف المدنيين لدفعهم إلى التمرد على حكوماتهم. هكذا ففي اليوم الأول من العدوان، تم قصف مدرسة في جنوب إيران، ما أدى إلى مقتل أكثر من 170 طفلاً، وهو عمل متعمد وليس خطأً. كما ان هذه الممارسات ليست جديدة، بل سبق استخدامها بكل من أفغانستان والعراق وليبيا، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام.

في المقابل، تمتلك إيران استراتيجية قائمة على الزمن والاستنزاف، وتهدف إلى جعل الهجمات المعادية غير قابلة للاستمرار عسكرياً واقتصادياً. كما تعتمد على نظام دفاع لامركزي. فبعد اغتيال خامنئي، أطلقت إيران رداً واسعاً، لم يستهدف مباشرة القوات البحرية الأمريكية أو القواعد الحساسة، بل ركز على البنية اللوجستية، باستخدام تكتيك إغراق الدفاعات بالصواريخ والطائرات المسيرة لاستنزاف مخزون الصواريخ الاعتراضية. وخلال أيام، أصبحت القوات الأمريكية شبه عمياء في الخليج بعد تدمير الرادارات، وكذلك تم تدمير القاعدة البحرية الأمريكية في البحرين، مما جعل تزويد الأسطول بالوقود والذخيرة شبه مستحيل في المنطقة.

انتقلت إيران بعد ذلك إلى استهداف مراكز الاستخبارات، ثم المصالح الاقتصادية عبر إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره أكثر من 20٪ من النفط العالمي، ما أدى إلى اضطرابات كبيرة في إمدادات الطاقة. هكذا فخلال مرحلة اولى، تمكنت إيران من إلحاق أضرار كبيرة بالإمبراطورية الأمريكية وحلفائها. ورغم استمرار القصف الأمريكي والإسرائيلي، فإن البنية العسكرية الإيرانية الأساسية، خاصة «مدن الصواريخ» تحت الأرض، بقيت سليمة. وفي المقابل، تتعرض تل أبيب وقواعد أمريكية لهجمات صاروخية مستمرة، مع تكتم إعلامي كبير على حجم الخسائر.

يتضح انه من الناحية الاقتصادية، تبدو الحرب مكلفة للغاية للولايات المتحدة، حيث تستخدم صواريخ باهظة الثمن لاعتراض صواريخ أرخص بكثير. وفي المحصلة، تبدو هذه المرحلة الأولى من العدوان لصالح إيران، التي تحتفظ أيضاً بما يُنظر إليه كأفضلية أخلاقية باعتبارها في موقع الدفاع. ومن المتوقع أن تتفاقم الأزمة، خاصة مع احتمال نفاد الصواريخ الاعتراضية لدى الطرف الآخر، مما قد يدفع نحو وقف إطلاق النار بشروط إيرانية. ومن المحتمل جدا انه سيُذكر تاريخ 28 فبراير 2026 كبداية نهاية الهيمنة الإمبريالية، وقد يؤدي هذا الصراع في نفس الوقت إلى تغييرات جذرية في الشرق الأوسط والعالم. ومع ذلك، يرى البعض أن صعود نظام عالمي متعدد الأقطاب قد لا يكون الحل النهائي، بل مجرد انتقال إلى شكل جديد من التنافس الدولي.

ان التطورات الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط تشير الى ان اتفاقية ابراهام لم تعد الإطار المركزي للعلاقات الصهيونية/العربية، فالحرب الاجرامية الصهيونية في غزة منذ 2023 ثم العدوان على إيران 2026 ترتبت عنها إعادة ترتيب الأولويات بالمنطقة فبدلا من محور واحد يعمل من اجل تقارب الكيان الصهيوني لدول عربية..

الذكاء الاصطناعي في ظل الرأسمالية:

«عقل» الآلة في مواجهة سواعد البروليتاريا الشابة

محمد راشيدي

يدخل العالم اليوم ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة حيث يتصدر الذكاء الاصطناعي واجهة الأحداث كقوة منتجة خارقة تتجاوز في سرعتها ودقتها كل ما عرفته البشرية من أدوات تقنية سابقا، وبالنسبة للشباب المغربي الذي يرزح تحت وطأة البطالة الهيكلية والعمل الهش في مراكز النداء وقطاعات الخدمات والشركات البرمجية الناشئة لا يبدو الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية مذهلة تثير الإعجاب في المجلات العلمية بل يبرز كتهديد وجودي حقيقي يلوح في أفق سوق الشغل ويهدد الاستقرار الاجتماعي الهش أصلا، غير أننا ومن منظور علمي ندرك بعمق أن المشكلة الجوهرية لا تكمن في "الآلة" كمنتج للعقل البشري أو كأداة تقنية متطورة بل تكمن بالأساس في علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة التي تستحوذ على هذه التقنية وتحولها من أداة لتحرر الإنسان إلى وسيلة لمزيد من الاستغلال والسيطرة الطبقية وتراكم الرساميل في يد حفنة من الكارتيلات الدولية، إن هذا التطور الهائل في القوى المنتجة يمثل في جوهره إمكانية تاريخية لتحرير البشرية من عبء العمل الشاق والرتيب وتوفير الرفاهية والوقت الحر للجميع وتطوير الملكات الإنسانية بعيدا عن ضغط الحاجة المادية، ولكن في ظل النظام الرأسمالي التبعي والمخزني الذي يعيشه المغرب يتحول هذا التقدم العلمي إلى ضده تماما حيث تصبح التكنولوجيا سوطا في يد الباطرونا لجلد ظهور الشغيلة الشابة وتعميق الفوارق الطبقية بشكل غير مسبوق في تاريخ البلاد، فالرأسمالية في جوهرها وسعيها الدائم لتعظيم فائض القيمة ترى في الذكاء الاصطناعي وسيلة مثالية لخفض ما سماه ماركس بالرأسمال المتغير أي كتلة الأجور وزيادة الرأسمال الثابت المتمثل في التقنيات والبرمجيات المتطورة مما يجعل الخوارزمية الصماء منافسا شرسا للشاب العامل في المعمل أو في المكتب أو في المختبر، ليس لتفوقها الأخلاقي أو الإنساني بل لكونها ببساطة أداة أقل كلفة للرأسمالي الجشع فهي لا تمرض ولا تمل ولا تطالب بحقوق نقابية ولا تخرج في مسيرات احتجاجية للمطالبة بتحسين ظروف العيش والكرامة، بل إنها تتيح لرب العمل إمكانية استبدال مئات العمال ببرنامج واحد يتم تحديثه دوريا مما يرمي بالآلاف إلى مستنقع الفقر والحاجة دون أدنى حماية اجتماعية أو بدائل اقتصادية حقيقية توفرها الدولة التبعية التي تكتفي بالتفرج على سحق كرامة مواطنيها.

وعلى عكس ما يروج له المنظرون الليبراليون وأبواق النظام من أن الذكاء الاصطناعي سيخلق عالما بلا طبقات وسيمحو الفوارق بين العامل ورب العمل من خلال "العمل الحر" فإن الواقع المرير يؤكد أنه يعيد تشكيل البروليتاريا بوجوه جديدة وأكثر قسوة من خلال صعود ما يمكن تسميته بالبروليتاريا الرقمية المعاصرة، وهم أولئك الآلاف من الشباب المغاربة الذين يشتغلون اليوم في ظروف تشبه العبودية الحديثة داخل مراكز النداء الدولية أو في ورشات ترميز البيانات الضخمة أو إدارة المحتوى الرقمي الملوث أو حتى المهندسين والتقنيين الشباب الذين يبيعون قوة عملهم الذهنية لساعات طويلة أمام الشاشات لفائدة شركات عابرة للقارات، هذه الشركات التي تعمق نمط العمل عن بعد لتتملص من التزاماتها القانونية والاجتماعية تجاه الشغيلة المغربية حيث يُحرم الشاب من التغطية الصحية ومن التقاعد ومن حق الانتماء النقابي بدعوى أنه "شريك" أو "مقاول ذاتي" أو "مستقل"، بينما هو في الحقيقة مجرد برغي صغير في ماكينة إمبريالية عالمية تسحق إنسانيته وتستنزف طاقته العصبية والذهنية مقابل أجور زهيدة لا تغطي حتى تكاليف تجديد قوة عمله في ظل الغلاء الفاحش الذي تفرضه السياسات اللاشعبية، إنها عملية ممنهجة وذكية لتفتيت وحدة الطبقة العاملة وعزل الفرد داخل فقاعته الرقمية لضمان عدم تنظيمه سياسيا أو نقابيا مما يجعله لقمة صائغة أمام تغول الخوارزميات التي تراقبه في كل ثانية وتحصي عليه أنفاسه لرفع وتيرة الإنتاج إلى أقصى الحدود الممكنة، وهذا التشتيت المتعمد يخدم استراتيجية الرأسمالية في منع نشوء وعي طبقي جماعي يتصدى للاستغلال حيث يشعر العامل الرقمي بأنه في صراع فردي ضد الشاشة وليس في صراع طبقي ضد النظام الذي يمتلك هذه الشاشة ومحتواها.

وفي هذا السياق التراجيدي يلعب الذكاء الاصطناعي دور المهدد الدائم الذي يعزز ما وصفه لينين بدقة بـ "الجيش الاحتياطي من العاطلين" حيث تصبح التكنولوجيا أداة ترهيب نفسي واقتصادي في يد الدولة والطبقة السائدة، ففي قطاعات كانت تعتبر آمنة نسبيا كالمحاسبة والترجمة القانونية والتحليل المالي والغرافيك ديزاين والبرمجة المعلوماتية الأساسية أصبح يُستخدم شبح الأتمتة والذكاء الاصطناعي كذريعة دائمة للضغط على أجور المشتغلين وإجبارهم على القبول بشروط عمل مهينة بدعوى أن البديل التكنولوجي جاهز للحلول محلهم في أي لحظة، مما يعمق أزمة البطالة المزمنة في صفوف حاملي الشهادات العليا ويحولهم إلى فئات هشة تعيش على هامش الدورة الاقتصادية الرسمية ويجبر الكثير منهم على الارتماء في أحضان الهجرة غير النظامية أو ما يعرف بـ "الحريك" هربا من انسداد الآفاق، وهذا الوضع يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدوائر الإمبريالية العالمية التي تمتلك براءات الاختراع والخوارزميات السيادية ومراكز البيانات الضخمة التي لا تملك الدولة المغربية التبعية أي سيطرة عليها، مما يحول اقتصادنا الوطني إلى مجرد مستهلك تابع ومستهلك للمنتجات الرقمية الجاهزة أو مناول للمهام القذرة تكنولوجيا ضمن شكل جديد من الاستعمار الرقمي الذي يستنزف البيانات الشخصية والمادية للمغاربة ويحولها إلى قيمة مضافة تصب في خزائن شركات سيليكون فالي العملاقة، بينما تكتفي الدولة بدور الحارس الأمين لهذه المصالح عبر تشجيع ما يسمى بالرقمنة دون استراتيجية وطنية حقيقية تضمن السيادة التكنولوجية أو تحمي حقوق الشغيلة من التغول الرقمي الأجنبي والمحلي، بل إننا نشهد تواطؤا مكشوفا عبر سن قوانين تكرس الهشاشة وتشرعن "العمل عبر المنصات" دون توفير أي ضمانات قانونية تحمي الشباب من تسلط الخوارزميات التي قد تطردهم من العمل بـ "نقرة" واحدة دون تعويض أو إنذار سابق.

ولا يقتصر الخطر الداهم عند الحدود الاقتصادية المحضة بل يتجاوزها ليشمل الجوانب السياسية والرقابية والوعي الجمعي للشباب المغربي، حيث تُوظف هذه التقنيات والذكاء الاصطناعي من قبل أجهزة الضبط والرقابة لمراقبة الفضاء الرقمي بدقة متناهية وتحليل التوجهات السياسية للنشطاء وقمع الأصوات المعارضة والمناضلة قبل أن تصل إلى الشارع، فخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي ليست محايدة كما يدعي مالكوها بل هي مصممة بعناية فائقة لتشتيت الوعي الطبقي وتغييب القضايا الوطنية والاجتماعية الكبرى لصالح التفاهة الرقمية والاستهلاك المفرط ونشر الأفكار الغيبية أو النيوليبرالية الفردانية التي تقدس النجاح الشخصي على حساب التضامن الجماعي، مما يعرقل بشكل كبير عملية التنظيم السياسي والتحزيب للشباب العامل ويجعلهم أسرى لدوائر رقمية مغلقة تعيد إنتاج خطاب السلطة بلغة عصرية براقة، إننا اليوم أمام محاولة رأسمالية شاملة لإعادة صياغة العقل البشري وجعله متوافقا مع متطلبات السوق حتى في أدق تفاصيل حياته النفسية والعاطفية، حيث يتم تحويل الإحباط الاجتماعي الناتج عن الفقر والتهميش إلى استهلاك رقمي سلبي يمتص الغضب الطبقي ويحوله إلى طاقة معطلة لا تخدم التغيير الجذري المنشود، بل إن استخدام الذكاء الاصطناعي في "التزييف العميق" وتوليد الأخبار المضللة يساهم في خلق حالة من البلبلة الفكرية لدى الجيل الصاعد مما يصعب مأمورية بناء جبهة نضالية صلبة ترتكز على الحقائق الموضوعية والتحليل العلمي للواقع المرير الذي تعيشه الجماهير الشعبية بالمغرب.

علاوة على ذلك، يمتد تأثير الذكاء الاصطناعي إلى منظومة التعليم العمومي التي يتم تفكيكها وتوجيهها لتخدم حصرا متطلبات "السوق الرقمي" المشوه، حيث يتم اختزال المعرفة في مهارات تقنية ضيقة تهدف لتخريج "تقنيين مطيعين" لا "مثقفين عضويين" قادرين على نقد الواقع وتغييره، وهذا المسار يكرس الفوارق الطبقية التعليمية بين أبناء البرجوازية الذين يحصلون على تعليم نخبوي يمنحهم السيطرة على التقنيات، وبين أبناء الكادحين الذين يتم حشرهم في برامج تعليمية رقمية مبسطة تهدف فقط لتزويدهم بالحد الأدنى من المهارات اللازمة للعمل في الخدمات الهشة، إن هذا التوجه ينسجم تماما مع مخططات الدوائر المالية الدولية التي تضغط من أجل خوصصة التعليم وتحويله إلى "سلعة رقمية" متاحة فقط لمن يملك القدرة على الدفع، مما يجهز على ما تبقى من مجانية التعليم ويغلق أبواب الترقي الاجتماعي أمام أبناء الفقراء ويحبسهم في دوامة المهن المهددة بالأتمتة، إنها رؤية رأسمالية متوحشة تعيد إنتاج التراتبية الاجتماعية بصبغة تكنولوجية حديثة تضمن استمرار سيطرة "أقلية تكنولوجية" على "أغلبية رقمية" مسحوقة، وهو ما يستوجب يقظة فكرية ونضالية من طرف الحركة الطلابية والتلاميذية للتصدي لهذا المسخ التعليمي والمطالبة بتعليم ديمقراطي شعبي يضع التكنولوجيا في خدمة التنوير والتحرر لا في خدمة التبعية والتدجين.

إن هذا الواقع المظلم الذي تفرضه الرأسمالية التكنولوجية يضع الشباب المغربي المناضل أمام حتمية تاريخية لا مفر منها وهي النضال الوحدوي والمنظم من أجل أفق اشتراكي واضح المعالم يستعيد العلم والآلة من قبضة المحتكرين لصالح الإنسان المبدع، ففي مجتمع اشتراكي ديمقراطي تحرري لن يكون الذكاء الاصطناعي عدوا للعامل بل سيكون رفيقه في بناء الحياة حيث تتحول التكنولوجيا من ملكية خاصة تحتكرها الأوليغارشية المالية إلى ملكية مشاعة في خدمة المجتمع بأسره وتخضع للتخطيط الاقتصادي العقلاني الذي يلبي الحاجيات الحقيقية للشعب لا نزوات الربح السريع، وعندها فقط سيؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تقليص ساعات العمل اليومي بشكل دراماتيكي مع الحفاظ على الأجر الكامل وضمان العيش الكريم للجميع مما يفسح المجال أمام الشباب لتطوير مواهبهم العلمية والفنية والرياضية والانخراط الفعال في تدبير الشأن العام والعمل السياسي النضالي بعيدا عن كابوس البطالة والفقر، إن التكنولوجيا في المجتمع الاشتراكي ستتحول من أداة لزيادة "فائض القيمة" إلى أداة لزيادة "وقت الفراغ الخلاق" الذي هو الثروة الحقيقية للإنسان المتحرر، وهو ما يتطلب قطعا جذريا مع الاختيارات النيوليبرالية والتبعية للإمبريالية وبناء اقتصاد وطني متمحور حول الذات يضع كرامة المواطن فوق كل اعتبار، إن الرد الحقيقي والفعال على تغول الخوارزمية ليس هو الهروب نحو الحلول الفردية أو الانعزال الرقمي أو الركون لليأس بل هو التنظيم الطبقي المستقل والوعي السياسي الحاد بموازين القوى، فالذكاء الحقيقي والوحيد الذي تخشاه الباطرونا المخزنية والإمبريالية العالمية ليس هو ذكاء الآلات الصماء بل هو الوعي السياسي للشباب العامل والمثقف الذي يدرك موقعه الصحيح في الصراع الطبقي وينتظم في صفوف أداته السياسية والنقابية للإطاحة بنظام الاستغلال والتبعية، إن العلم في خدمة الشعب وتحت رقابة الطبقة العاملة هو الطريق الوحيد والأوحد نحو التحرر الوطني والديمقراطي والاشتراكية، فالمستقبل لنا إذا عرفنا كيف ننتزعه من مخالب الرأسمالية المتوحشة ونطوع الآلة لتكون جسرا نحو حرية الإنسان لا قيدا جديدا في معصمه.

تحرر المرأة في سياق الصراع الطبقي

دانا شوارب

ما انفكّ النظام الرأسمالي يدفع نحو تفكيك القضايا المجتمعية، ومحاولة البحث عن "حلول" لها، مع أنها ليست سوى نتاج سياساته الاستغلالية بحق الشعوب، فابتكر أزمات تسهم في زيادة (تغذية) الشرخ العمودي في المجتمع، وحرف الصراع عن بوصلته الصحيحة، فبدلاً من أن تكون الصراعات أفقية، هو يسعى دائماً لجعلها عمودية، مما يخدم مصالح بقائه ومعنى وجوده!

وفي الوقت ذاته، تطرح النظم الرأسمالية مجموعة من الحلول الوهمية لتلك القضايا لتجعل الصراع يدور في حلقات مفرغة، فتحمل عدداً من الشعارات الباهتة كالديمقراطية والمساواة بمضامينها الليبرالية ذات الوقع الرنّان على آذان المجتمعات.

لا يخلو المشهد بالتأكيد من منظمات المجتمع المدني، الأداة الأكثر فاعلية بيد القوى الإمبريالية، والتي تنجح عادة في حشد طبقة بعينها، هؤلاء الذين يرون المجتمع مصنفاً بحسب الألوان، فبعضها مخصص للدين ومشتقاته، والآخر للأقليات، وهناك طيف بأكمله مخصص للمرأة.

رحلة المرأة في التاريخ

عانت المرأة اضطهاداً على مر التاريخ كفيلاً بتعبئة مجلدات، لكن إن بدأنا من المجتمع البدائي، سنلحظ بأن مكانة المرأة لم تكن دوماً على الحالة التي هي عليه اليوم. تشير الأدلة إلى أن المرأة والرجل كانا متساويين في غابر الأزمان، طبيعة جسد المرأة كانت مشابهة إلى حد كبير لجسد الرجل، أي أنها لم تكن أقل قوة من الرجل، وكانا كلاهما يبذلان ذات الجهود والمهام (القطاف البدائي والصيد).

استمر الحال إلى أن تطور المجتمع بفضل المرأة بعد اكتشافها الزراعة (كونها أول كائن زراعي)، وهنا حظيت بمرتبة أعلى من الرجل، وانعكس ذلك جلياً في قصص الأساطير والآلهة التي كانت في غالبيتها إناثاً (الآلهة غايا في اليونان: أي الأرض ومصدر الحياة، الآلهة أثينا: آلهة الحكمة والقوة والحرب وحامية المدينة). لقد كانت المرأة عنصراً فعّالاً ومنتجاً، وأسهمت بطريقة مباشرة في عملية الإنتاج الاقتصادي، بما يعود بالنفع المباشر على المجتمع.

لاحقاً، مع ظهور الملكية الخاصة والطبقات، بدأ المجتمع يتخلى عن دور المرأة في الإنتاج واستبداله بالعبيد ولاحقاً بأدوات الإنتاج المختلفة، وأضحت المرأة في نظر المجتمع -على اختلاف الطبقة التي تنتمي إليها- الوسيلة التي تنتج (تنجب) جيلاً جديداً من الأيدي العاملة التي سيتم تسخيرها لخدمة الطبقة المالكة (الحاكمة) في نظام اقتصادي يحركه عامل "الربح". حتى وإن شاركت المرأة في الإنتاج، فهي لم تكن سوى عبدة لمالك العمل أو الورشة، أي أنها كانت مضطهدة بالضرورة، تبيع قوة عملها بكلفة أقل من تلك لدى الرجل، بحجة أنها أضعف من الذكر ولا تستطيع مواكبته في قدرته على الإنتاج، مما دفع العديدات إلى "الدعارة" ليستطعن تأمين تكاليف عيشهن في المدينة، هربا من الريف وملّاكي الأراضي واضطهاد من نوع آخر، قد يكون مثال تصدير السلافيّات إلى أوروبا للعمل في الدعارة خير مثال على ذلك في العصر الحديث.

فرضت الرأسمالية ظروف حياة قاسية على الإناث في شرق أوروبا عقب انهيار المنظومة الاشتراكية، مما دفع السلافيّات للهجرة إلى أوروبا والعمل في "الدعارة"، لا لشيء سوى لكي لا يمتن جوعاً!

حرب الدين على المرأة

ليس من السهل مجابهة قوى الطبقة الحاكمة في ترسيخ فكر أو معتقد ما، وخصوصاً لدى الطبقة العاملة. فهي تمتلك أدوات كفيلة بزرع أفكار معينة في اللا-وعي، كفيلة بأن تلقي المرأة في حضيض المجتمع، خصوصاً إن كانت تلك الأداة هي الدين.

لا يمكننا إنكار دور رجال الدين ودور العبادة في تحقير صورة المرأة على مر السنين، بما يخدم النظام الحاكم. الدين هو الذي وصف المرأة بناقصة العقل، وجعل من الرجل وصياً عليها، مدعياً أنها غير قادرة على اتخاذ القرار أو السفر أو العمل لوحدها، وقد تماهى قانون الدولة مع هذه الصيغة، لينتج لنا بعد ذلك دين الدولة ودولة الدين في الوقت نفسه. ومن جهة أخرى، جعل منها خادمة لمنزلها وزوجها، فهي -بحسب الدين- خلقت للرجل!...

الاشتراكية هي معركة تحرر المرأة

تواجه المرأة أقصى درجات الاضطهاد في المجتمعات الأبوية منذ الصغر، لقد حكمت مجتمعاتنا على الأنثى بأن تكون أقل مرتبة من الرجل، ومن البديهي أن تواجه تلك المجتمعات فصاماً حاداً وأزمة أخلاقية معقدة. من الواضح أن المجتمعات الأوروبية (على الرغم من خلافنا معها في الكثير من القضايا الأخرى) تغلبت بدرجة معينة على هذه الأزمة، لكن دول العالم الثالث ما زالت تعاني منها بشدة. فالأخيرة تفرض على المرأة بأن تكون خادمة في بيتها، لكنها في ذات الوقت تستغل المرأة وتصورها على أنها جسداً مجرداً من القدرة على التفكير والإنتاج، وذلك من خلال تسليع المرأة وجعله ظاهرة منتشرة لحد أصبح طبيعياً أن نتعرض له يومياً في كافة المجالات، سواء على شاشات التلفزيون أو في المتاجر وكذلك في الصحف والكتب والمجلات.

لم يكتف النظام الرأسمالي بذلك، فقد ربط مفهوم المرأة بالجنس فقط، إلى الحد الذي أصبحت فيه الحركات المطالبة بتحرر المرأة تلخص تحرر المرأة بـ "الحرية الجنسية" فقط، نحن لا نطالب بحريات ليبرالية من هذا النوع، لا نطالب بحرية المرأة الجنسية من هذا المنظور، ولذلك حديث مطوّل قد نفرد عنه موضوعاً مخصصاً.

ومن هنا يجدر بنا التأكيد على أننا لا ننظر إلى الجنس وفق النظرة الليبرالية، ولا وفق النظرة الدينية، أي أن نظرتنا إليه تنحصر في الحب وحده، نظرة تتجاوز النظرتين معاً، هي علاقة إنسانية بحتة، من المفترض أن لا تشوبها علاقات المصلحة (كما هو في الدين، أي الزواج لتعزيز علاقات القبائل، أو لمصلحة اقتصادية)، كما لا تشوبها علاقات مصلحة (كما هو الحال في الرأسمالية، أي العلاقة من أجل المال أو التسليع)، وقد يبدو التطابق هنا واضحاً بين الرأسمالية والدين، الاشتراكية تفهم العلاقة الإنسانية على ما هي عليه، هكذا ببساطة!

في ذات الوقت، يتجلى ذلك الانفصام، أو الازدواجية الاجتماعية عندما يشعر الرجل بضرورة فرض سيطرته على ذلك الكائن "الضعيف"، ويبدأ بتشريع القوانين وصياغة مفاهيم أخلاقية من شأنها تحريم الملذات عن المرأة وتحليلها لنفسه ومن ثم إعادتها بين جدران منزلها وإطاعتها له.

هكذا، ما بين هوّة "أخلاقية" وأخرى، يستمر المجتمع بالتخبط، ويستمر النظام الرأسمالي بفرض سيطرته بشكل أعمق من ذي قبل، لا بل ويصوّر نفسه مخلّصاً، فهو الذي يمتلك الحلول وحده.

نساؤنا لسن بحاجة لبرجوازيين غربيين يخبرونهن كيف يمارسن حرياتهن، فاستبدال الثوب المطرز بالجينز ليس بالحرية التي تكفل للمجتمع التحرر من قيود الاستعباد! من السهل تفسير ظاهرة اختراق منظمات المجتمع المدني لمجتمعاتنا، لأن السبب يعود في الأساس إلى كون دولنا تابعة للإمبريالية الغربية على جميع الأصعدة وهذا ما يفسر بطلان نشاطاتها على أرضنا، لأن حل مشاكل مجتمعاتنا التي يعتاش عليها النظام لن يأتي من النظام ذاته، بل من البديهي أن ننظر إلى تلك الحلول المقترحة كأدوات تعزز من هيمنة الغرب على شعوبنا.

إن قضية المرأة هي قضية مجتمع، بمعنى أن الصراع من أجل تحرر المرأة، إنما هو في صلب الصراع ضد الرأسمالية من أجل الاشتراكية.

علينا أن ندرك أن تحرر المرأة لن يتحقق سوى في سياق تحرر المجتمع ككل من سطوة الرأسمالية وأدواتها. وهذا بالتأكيد قابل للتطبيق على جميع القضايا التي قسّمها هذا النظام. لن تتحرر المرأة إلى أن تصبح فرداً مشاركاً وبصورة مباشرة في العمل والإنتاج، ويمكننا القول وبثقة أن ذلك ينطبق أيضاً على الرجل على حد سواء.

إن الاشتراكية وحدها هي التي تكفل للمرأة هذا الدور وتلغي فكرة الأدوار الأساسية والثانوية، فكل فرد في المجتمع له دور أساسي ويسهم في سيرورة تطور مجتمعه للأفضل، وهذا عكس ما تنتهجه الرأسمالية، التي من مصلحتها ألّا يتساوى الأفراد وأن تقع الثروة في أيد أقلية تدير شؤون العالم وتحدث فيه الخراب كما يروق لها!

إن البداية في مشروع تحرري ثوري لإسقاط الإمبريالية يبدأ في اللحظة التي تعي فيها الشعوب أن الصراع طبقي لا غير. هذا النظام يستغل الرجل بذات القدر الذي يستغل فيه المرأة، فهو يرى في الشعوب أدوات تزيد من ثروته وتوسع نفوذه. الانجرار وراء إدعاءات الطبقة الحاكمة يعيدنا خطوات للوراء، تماماً كما يحدث في الوطن العربي في الآونة الأخيرة، فقد استغلت هذه الأنظمة جهل الطبقة العاملة لتعيد الصراع إلى المربع الأول، ورأينا أن نشاط منظمات المجتمع المدني قد ازداد مؤخراً، فالنظام في أزمة والشعوب المتململة فقدت الصبر، لكنها من السهل أن تتعرض للتخدير من جديد، إما أن ترتدي السلطة رداء رجل الدين أو تفتح الأبواب لمزيد من البرجوازيين (بالمناسبة، رجال الدين هم من الطبقة البرجوازية أيضاً) لتوفير الحلول بصورة مستوحاة من شاشات هوليوود!

من جديد، إن المضي في هذا المشروع التحرري الثوري من هيمنة الإمبريالية لا يمكن تحقيقه من قبل المرأة بمعزل عن الرجل، بل جنباً إلى جنب لحين إسقاط النظام الرأسمالي وأدواته، ومن ثم تحقيق الانتصار من خلال النضال لإقامة مجتمع اشتراكي يقدّر الأفراد جميعاً على حد سواء، بغض النظر عن الجنس والأصل والعرق والدين....

«تحت الخوذة» - (5)

ناصر احسايين

لنعود تمت اشياء يجب معرفتها، 18 أكتوبر 2021 – أول شرارة

لم أكن يومها أفكر في السياسة. كنت فقط عاملاً جديدًا في الورش، أحاول أن أتعلم كيف أوازن جسدي فوق السقالة دون أن أسقط. لكن شيئًا صغيرًا بدأ يزعجني:لم يكن أحد يعرف حقوقه. العامل الذي يشتغل عشر ساعات لا يعرف كم يجب أن يتقاضى.والذي يصاب في يده يختفي ببساطة... ويأتي عامل آخر مكانه. في استراحة الغداء، كنا نجلس فوق أكياس الإسمنت ونأكل الخبز مع الزيت.كنت أسمع نفس الجملة تتكرر: «الله يعاون... هادي هي الخدمة». لكنني كنت أعرف أن الأمر ليس بهذه البساطة. ذات يوم أحضرت نسخة مطبوعة من بعض القوانين المتعلقة بالعمل. لم أفعلها كمناضل، بل كطالب سابق تعود على القراءة. جلست مع ثلاثة عمال وبدأنا نتحدث.

قال أحدهم مستغربًا:»واش بصح خاصهم يديرولنا التأمين؟» أجبته:»نعم. القانون يقول ذلك.» نظر إليّ طويلا، كأنني أخبرته بسر قديم. في تلك اللحظة فهمت شيئًا مهمًا:أحيانًا الجهل بالحق أخطر من غياب الحق نفسه.

5 يناير 2022 – الباطرون

كان الباطرون رجلًا عمليًا.لا يصرخ كثيرًا، لكنه يعرف كيف يجعل الجميع يشعر أن العمل يمكن أن يضيع في أي لحظة. كان يقول دائمًا: «اللي ما عجبوش الحال... الباب مفتوح». كانت جملة بسيطة، لكنها تحمل كل شيء:الخوف من البطالة، الخوف من العودة إلى الصفر. مرة اقترب مني وقال بنبرة هادئة:»سمعتك كتشرح للعمال بزاف الحوايج.» أجبته:»غير كنهدرو.» ابتسم ابتسامة قصيرة وقال:»غير رد بالك... الورش ماشي برلمان.» فهمت الرسالة. لم يكن عدوي شخصيًا.كان فقط جزءًا من نظام يرى العامل كرقم في لائحة الأجور.

21 فبراير 2022 – الحياة وسط العمال

الحياة في الورش عالم كامل. هناك سي العربي، الذي يحكي النكت حتى في أصعب اللحظات.وهناك رشيد، الذي يعمل بصمت كأنه يحاول الهروب من أفكاره.وهناك عبد القادر...

عبد القادر كان أكثرنا خبرة فوق السقالة. كان يقول دائمًا: «الخطر ماشي فالعلو... الخطر فالاستهتار.» كنا نتقاسم كل شيء تقريبًا: الخبز، السجائر، وحتى الحكايات. في الشتاء نشعل نارًا صغيرة قرب الورش.وفي الصيف نبحث عن ظل جدار. كنا فقراء، نعم.لكننا كنا نملك شيئًا نادرًا: التضامن. حين يمرض أحدنا، نجمع له المال.حين يتأخر أجر أحدنا، نقرضه دون حساب. هناك تعلمت أن الطبقة العاملة ليست فكرة في كتاب...هي حياة كاملة.

28 فبراير 2022 – العمل النقابي

بدأت الفكرة بسيطة جدًا. لم نقل «نقابة» في البداية.قلنا فقط: لماذا لا نتحدث بصوت واحد؟ اجتمعنا مساءً في مقهى شعبي. خمسة عمال فقط. تكلمنا عن الحوادث، عن الأجور، عن العقود. كان الخوف حاضرًا. قال أحدهم: «إلى عرف الباطرون... غادي نمشيو كاملين». لكننا كنا نعرف أيضًا أن الصمت لن يغير شيئًا. خرجنا من ذلك اللقاء دون خطة كبيرة.لكننا خرجنا بشيء أهم: الإحساس بأننا لسنا وحدنا.

(يتبع...)

ونحن الذهاب المستمر إلى البلاد

شهادة شخصية عن أيامي الفلسطينية: من اللد إلى اللد

ماجد كيالي

لدى لقائي إيلان بابه (المؤرخ والمفكر اليهودي المعروف بمناهضته للصهيونية) برفقة الصديق أسعد غانم (أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا)، خلال زيارتي إلى فلسطين (22/8 - 4/9/2023)، بادرني بالسؤال التالي: أين تقيم؟ للوهلة الأولى، انتابني شيء من الحيرة؛ الحيرة في الإجابة عن هذا السؤال المباغت، والعادي، والذي يبعث على الشجن في ظروفنا الخاصة. فمن أين أبدأ؟ هل يكفي أن أجيب بأنني أقيم ببرلين؟ وهل تفسر تلك الإجابة شيئاً، ولا سيما أنني أحمل الجنسية الأميركية، في حين أنني فلسطيني - سوري؟

هكذا، وجدت نفسي مضطراً إلى تقديم إجابة وافية، وذات دلالة، بدءاً بكوني ابناً لعائلة لاجئة عاشت في سورية، لوالد من اللد ووالدة من حيفا، إذ وُلدت في حلب، ثم انتقلت للإقامة بدمشق (1976)، حيث ولد أبنائي الأربعة (ابنتان وولدان). ابتسم إيلان لهذا السرد الطويل، وقاطعني بأن قصتي طويلة مثل كل الفلسطينيين، الذين لا يمكنهم اختصار قصصهم.

المهم أنني تابعت سرد بقية القصة، بأنني غادرت سورية (عام 2012) إلى الولايات المتحدة، التي غادرتها أيضاً بعد نيل الجنسية الأميركية (2016) إلى تركيا، حيث أقمت بإستانبول لأربعة أعوام، ثم أتيت للإقامة ببرلين التي جئت منها لزيارة بلدي فلسطين.

طبعاً، اعتذرت لإيلان عن تلك الإجابة الطويلة عن سؤال قصير، إذ ليس من الملائم أن أكتفي بالقول بأنني أقيم ببرلين، لأن ذلك لا يعني شيئاً لي، ولا يعبّر عني وعن مشاعري إزاء حرماني، ككل الفلسطينيين اللاجئين، من مكاننا الخاص، إن في فلسطين أو تحت سمائنا الأولى، حيث عشنا وولد أبناؤنا الذين باتوا في أكثر من بلد، وأكثر من قارة؛ ذلك بأننا نعيش «خارج المكان»، بحسب إدوارد سعيد، أو يسكننا شعور بأننا في «بلاد تتنقل»، بتعبير الياس صنبر، نحملها معنا أينما رحلنا، كأن الوطن حقيبة، وفق التعبير المجازي لمحمود درويش.

إذاً كانت تلك زيارتي الرابعة إلى البلاد، كما يطيب للفلسطينيين تسمية بلدهم فلسطين، الزيارة الأولى كانت في عام 2017 والثانية والثالثة في عام 2018. باختصار، نزلت في مطار اللد، كما يطيب لي تسمية ذلك المطار الذي أقيم على أرض مدينة أبي، وكان في استقبالي مضيفي الصديق العزيز أسعد غانم، الذي تفرغ تماماً لمرافقتي لأسبوعين كاملين.

ماجد كيالي في مدينته اللد

تتعرض تلك البلدة لحملات هدم بيوت، بين فترة وأُخرى، لطرد السكان الأصليين منها، كما يجري الاستيطان في قلب المدينة، بحيث يبقى الصراع قائماً بين أهل اللد الأصليين والمستوطنين، ولا سيما المتدينين والمتطرفين، إذ لا يختلف الصراع فيها عن الصراع الجاري في الضفة الغربية بين الفلسطينيين والمستوطنين، وبين الفلسطينيين والقوانين العنصرية الإسرائيلية.

لكن ما أصابني بصدمة في مدينة اللد أن بعض الأحياء العربية فيها تبدو كأنها مخيمات لاجئين لشبهها بالمخيمات البائسة في سورية ولبنان، على الرغم من مرور 75 عاماً على النكبة، وأن بعض البيوت محاطة بجدران عالية وببوابات حديدية كبيرة لحمايتها من اعتداءات المستوطنين المتطرفين الذين يقطنون في الأحياء القريبة.

في الغضون كنا نستمع من محدثنا غسان إلى قصة مدينة اللد، بطريقة أمير ذاتها، أي الحكاية المعجونة بالمشاعر والألم والغضب، وبالتحديد عندما أخذنا إلى جامع «دهمش» وقص علينا حكاية المجزرة المهولة التي نفذتها العصابات الصهيونية عام 1948 بقتلها عشرات الفلسطينيين في باحة ذلك المسجد بدم بارد لإشاعة الرعب في اللد وما حولها، وإجبار الفلسطينيين على الرحيل.

ختام الرحلة في اللد كانت في لقاء جمعنا مع مجموعة من أبناء البلدة، منهم سامي أبو شحادة، الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والباحث والأكاديمي محمود محارب، والأكاديمية مها النقيب، والمحامي تيسير شعبان (الذي قدم لي هدية قيّمة هي عبارة عن مجموعة أوراق بتوقيع رئيس البلدية محمد علي الكيالي، ووثائق تفيد بوجود أفراد من عائلتي في اللد قبل النكبة)، وهو ما شكل فرصة لتبادل الآراء بشأن مدينة اللد، ومكانة فلسطينيي 48 في العملية الوطنية الفلسطينية، وصولاً إلى حال الفلسطينيين في أماكن وجودهم كافة.

«ألا إنما الدنيا نضارة أيكة» (ابن عبد ربه)

نورالدين موعابيد

« تستفز » هذه العتبة حقيقة سيرورة الحياة و صيرورتها في آن؛إذ الثابت أنْ لاشيء ثابت،و هو ما يحفز ركوب المجهول و دفع استمراء الدعة،بل و رد الخضوع و الخنوع،اللذيْن يعوقان المجازفة المعقلنة،و المخاطرة المحسوبة.وإذا كانت هذه الحياة من الوجهة الإيكولوجية،تخضر حينا،و تصفر حينا آخر،فإنها من الوجهة السياسية اليسارية شجرة دائمة الاخضرار،نحو ما قالLénine يوما،إنه اخضرار الممارسات الثورية ذات الرغبة ،المحمومة الموغلة، في التغيير الذي ديدنه الثالوث الرئيسُ:النقد،النقد الذاتيّ،نقد النقد،لاسيما إن اتفقت الأذهانُ على أن الواقع الملموس أكبر من النظرية/ات،مما يستدعي تحليلا ملموسا كذلك،حتى يتجاوز المجتمعُ واقع الإذلال،إلى واقع الإجلال عكس ما نقرأ في عجز البيت الشعريّ:

«إذا اخضر منها جانب جف جانب»

وفي بيت آخر من شعر الشاعر نفسه،يدعو إلى الاستسلام البئيس، الذي يعطّل فاعلية الإنسان تعطيلا ما له مزيد،يقول:

«فلا تكتحل عيناك فيها بعبرة
على ذاهب منها فإنك ذاهب «

ولك، أيها القارئ اللبيب،أن تستحضر بيت الشاعر الجاهليّ طرفة،ابتغاء المقارنة،يقول :

« فإن كنت لا تسطيع دفع منيتي
فذرني أبادرها بما ملكت يدي «

ولعل من أهم فتوحات الفلسفة أنها لم تكتفِ بمقاربة وجوب أن نحيا،و إنما بزت هذا الوجوب ملتمسة تساؤل ثرّ، هو:»كيف يجب أن نحيا؟،فما كان من محاولاتهم مجرد الاقتراب منه إلا أن اختلفت اختلافات فرضتها طبائع المذاهب و الاتجاهات..و نحا Nietzsche نحوا آخر، فتساءل:»كيف يمكن أن يحيا المرءُ؟»، والظاهر أن إمكان الحياة منفتح على مفاهيم متضامّة ،نظير:» القدرة،الرغبة،الإرادة،الدراية..»و أرقى ما في تساؤل صاحب»هكذا تكلم زرادشت»، هو احتماليته، و احتفائيته بالإنسان.

عمر باعزيز:

إن اسهام الشبيبة التعليمية في النضال الديمقراطي العام إلى جانب النضالات النقابية العمالية والتنظيمات السياسية المناضلة كفيل بالدفع بتغيير ميزان القوى لصالح الطبقات الشعبية...

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه للوضع الاجتماعي، هو الرفيق عمر باعزيز عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطياليعمالي، كاتب وطني سابق لشبيبة النهج الديمقراطي ورئيس سابق للجمعية و ح ش المعطلين. في هذا الحوار معه حول أهم سمات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد وانعكاساتها على الطبقات الشعبية وسبل مواجهتها.

تقديم

> هل يمكن أن تقدم لنا أهم السمات العامة للاوضاع في المغرب في الفترة الراهنة؟

< تأتي دائما نفس النتائج لنفس المقدمات. فاذا لم تتغير مرجعيات وخلفيات سن السياسات العمومية جوهريا وبقيت رهينة التبعية للمؤسسات المالية الدولية على حساب القرارات السيادية مستقلة، فمن الطبيعي أن تشهد بلادنا أوضاعا متأزمة بشكل تصاعدي وخاصة مع تصاعد النزعات الحربية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني بهدف صناعة ما يسمونه عالم جديد أكثر خضوعا وأعمق استغلالا للشعوب وفي مقدمتها الطبقات الشعبية عموما والطبقة العاملة على وجه التحديد...

وبحكم تبعية النظام المخزني القائم في بلادنا للبلدان الرأسمالية، فهو يغرق البلاد في المزيد من التبعية والخنوع، دون ان يتمكن من التفكير حتى في درجات الأزمة أو ماهي درجات الانحدار في كل الواجهات.

سياسيا، بلغت درجة الانحطاط الفعل السياسي الرسمي الى مستويات غير مقبولة. وتغيرت مضامين الفعل السياسي النبيل المؤسس على النبل والتضحية فاصبح الفاعل السياسي شبيه بالمقاول الذي يسعى حماية مصالح مقاولاته وزبانيته في محيط الفساد و(قضاء الحاجة ...)بمثل هذا الفعل السياسي تمكن المخزن نسبيا من تشويه الممارسة السياسية وزعزعة الثقة في امكانيات التغيير.بينما تبقى في المواجهة تجارب سياسيه مقاومة لهذا السائد وتجسد ميدانيا محاولات جادة نحو افشال مخططات المخزن ومن هذه المحاولات الجدية ما يقدمه حزب النهج الديمقراطي العمالي بديلا عن السائد بنضاله السياسي المباشر عبر طرح مهمة بناء الحزب المستقل الطبقة العاملة وسعيه نحو بناء جبهات النضال الوحدوي كخطوات جدية لمقاومة المد والتمدد المخزني.

ومن جهة اخرى،يتابع الرأي العام منهجية التحضير لانتخابات 23شتنبر 2026 الموغلة في المخزنة والتمادي في اقتراف جرائم سياسية في حق إرادة الشعب المغربي مرة ومرات مكرورة. هكذا اراد المخزن مغمض العينين ان ينظم انتخابات تنال بعدها في المشاركة الجماهيرية الواسعة وباعتراف»دولي» في ظل مناخ وأجواء عامة موسومة بالمزيد من التراجعات على مستوى حقوق الانسان باستمرار اعتقال نشطاء الريف ظلما وعدوانا، التضييق على الصحفيين و المدونين الجادين وفبركة محاكمات صورية ضد حركة النضال في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (محاكمة وطرد مناضلي ا وط م القنيطرة) وضد مناضلي حركة النضال ضد البطالة وخاصة مناضلي الجمعية الوطنية... من دون أن يجد النظام أدنى حرج، يزعم أنه قادر على كسب رهان هذه الانتخابات ...

عموما، ونظرا لكون هذه الانتخابات تكتسي أهمية خاصة رغم ملاحظاتنا النقدية أعلاه، فهي تتخذ من دستور 2011 الممنوح والقوانين المؤطرة لها واللوائح المطعون فيها أصلا مرجعا وإطارا منظما زد على ذلك قانون تجريم التشكيك أو مقاطعة هذه المسماة انتخابات، فان هذا لوحده يجعل اللعبة بكاملها فاقدة لأي مصداقية ولا يشجع لا الأحزاب المستقلة بقراراتها ولا المواطنات والمواطنين الأحرار على أية مشاركة نزيهة ممكنة.

> من خلال تتبعكم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة ببلادنا لا شك أنكم لاحظتم التدهور المستمر والمتفاقم للاوضاع المعاشية للطبقات الشعبية. كيف تفسرون ذلك؟

< إن تدهور الأوضاع العامة في بلادنا يعود إلى الأزمة البنيوية لطبيعة النظام القائم في بلادنا. وهذا معروف ومعلوم عند الجميع،غير أن تفاقم هذه الوضعية في المجال الاقتصادي والاجتماعي كما جاء في سؤالكم، له أسباب واضحة وخاصة في الفترة الأخيرة من حيث الحسم في قانون مالية الجديد/القديم بميزان توزيع الفقر والبطالة والتهميش. قانون مالية سنة 2026 يضرب بقوة مجمل المكتسبات التي ناضل من أجلها الشعب المغربي منذ عقود طويلة، كما يعمق الفوارق الاجتماعية والمجالية مستندا إلى صناديق المديونية التي بلغت حدودا غير مقبولة، معظمها مسخر لأداء الديون التي تجاوزت 70% من الناتج الداخلي الاجمالي، زد على ذلك فوائدها، أو من أجل تجهيزات ومشاريع مفروضة كتلك الخاصة احتضان المغرب كأس العالم 2030 بدلا من استثمارها في قطاعات منتجة وذات أولوية وفي مرافق الخدمات الاجتماعية والمجالية الملحة...

ومن جهة أخرى تتواصل عمليات تمرير قوانين رجعية وتراجعية وتهييء مشاريع أخرى للمزيد من الضغط وضبط المناخ العام مثل قانون الاضراب، قانون التعليم والتعليم العالي 24-59، فضلا عن تعديل القانون المتعلق بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص....

إنها عملية مضبوطة بمحاولة توظيف القضاء ضد المعارضين من سياسيين وحقوقيين وصحافين ومدونين من جهة وضد الفرقاء في نزاعات الشغل التي تفصل لصالح أرباب العمل والباطرونا على حساب العمال والعاملات الذين يعانون من الطرد الفردي والجماعي وهنا ضروري التذكير بمعاناة عاملات وعمال سيكوم مكناس الذين يواجهون التشريد والاهمال في الشارع العام دون موجب قانون أو التفاتة مسؤولة لوضع حد لهذه المأساة. إلى جانب معركة عمال وعاملات ناماطيكس طنجة وغيرهم من عمال وعاملات زراعيين ومنجميين ...

وبالرغم من كل هذا، تستمر حكومة الباطرونا في المزيد من تشجيع الاحتكار والخوصصة لفائدة المحظوظين من ممثلي الكتلة الطبقية السائدة وذلك من خلال الترتيبات التي تتخذ لاستكمال خوصصة وتفويت شركة اتصالات المغرب وشركة استغلال الموانيء وشركة الانتاجات البيولوجية والصيدلة وشركة الطاقة الكهربائية والشركة الوطنية لتسويق البذور...

هذه بعض مظاهر السياسات التي تنتج الأزمة وتعمقها سنة بعد أخرى امتثالا لتبعية المغرب لتوصيات المؤسسات المالية التابعة للرأسمال العالمي. وسعيا إلى الحفاظ على مصالح الكتلة الطبقية السائدة ضدا على مصالح أوسع الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة المغربية. لذلك ليس مستغربا تنامى نسب الفقر والتهميش والهشاشة، كما هي نسب البطالة بمختلف أنواعها، وما يصاحب ذلك من مظاهر وأمراض اجتماعية تخرب المجتمع...

ومن الأسباب المباشرة التي تعمق الأزمة، تزايد النزعة العدوانية للبرالية المتوحشة من خلال إشعال مزيد من الحروب الامبريالية من طرف الورم الصهيو-امريكي على شعبوب المنطقة في فلسطين ولبنان وايران وسوريا ... بأهداف توسعية وأطماع في استنزاف ثروات الشعوب. فضلا عن الحرب الجارية بين روسيا و اوكرانيا وما تكلفه هذه الحروب من خسائر كبيرة. فالمغرب يفتقد إلى أي استراتيجية واضحة لمواجهة مثل هذه الطوارىء بل هو خاضع لسياسة الاملاءات الخارجية. مما يجعل الأزمة تتعمق مع كل طارء مثل أزمة كوفيد والحروب الحالية...فلا تجد الدولة من خيارات لمواجهة هذه الأوضاع سوى بتصريفها على كاهل عموم الجماهير الشعبية من خلال الرفع من أسعار المواد الأساسية وأثمان المحروقات دون اكتراث لنتائجها.

> يأتي ابناء وبنات طبقة العمال والفلاحون الفقراء والكادحون في مقدمة المتضررين من الأوضاع القائمة ببلادنا. ما هو المطلوب لمواجهة هذا الواقع الذي تكتوي به مختلف هذه الفئات؟

< عندما نتحدث عن العمال كطبقة اجتماعية وهي الأكثر ثورية في المجتمع فهي معنية مباشرة بمواجهة السياسات الطبقية المنتجة لهذه الأوضاع المزرية، فموقعها الطبقي المشار إليه أعلاه. يستوجب التوفر على سلاحين رئسيين في هذه المواجهة: سلاحها في المستوى الاقتصادي هو انتظامها في عمل نقابي عمالي تكون فيه سيدة قرارها ومن ذلك التصدي للقيادات البيروقراطية المتنفذة ضدا على مبدأ الديمقراطية والكفاحية. وسلاحها الثاني وهو الحاسم، ضرورة توفرها على الحزب المستقل المعبر السياسي عن مطامح وتطلعات الطبقة العاملة وعموم الكادحين. هذا يتعزز بالعمل في جبهات النضال الوحدوي وخاصة بناء جبهة الطبقات الشعبية المعنية مباشرة بالتغيير الديمقراطي واسقاط المخزن والانطلاق من التحرر إلى البناء الاشتراكي مرورا ببناء المجتمع الديمقراطي.

قد تنتصب بعض التحديات في الممارسة النضالية، وهو شيء طبيعي، من الضروري تجاوزها بشكل موحد عبر برامج عمل تكتيكية واضحة في بعدها الاستراتيجي. صحيح أن فئات كثيرة تناضل على أرضية مطالبها بشكل فئوي لتشكل مشهدا من الجزر المعزولة. إنها وإن كانت ذات أهمية، تبقى ضعيفة وغير حاسمة ما لم تتوحد في نضال طبقي كفيل بنقل تلك المعارك الاجتماعية إلى مستوى يمس جوهر السياسات الطبقية التي تنتج تلك الفوارق الطبقية...وقبل ذلك لا بد من مواصلة تجارب بناء التنظيمات المستقلة للجماهير والدفع بنضالاتها الى أبعد مستوياتها الممكنة.

> في نظركم، هل وضع القطاع الطلابي والوضع النقابي الحالي من شأنهما مساعدة هذه الفئات والقطاعات لتتويج نضالات بتحقيق نتائج معتبرة؟

< الرجوع إلى الوضع الطلابي، لا بد من الإشارة أولا ورغم الوضع المأزوم للحركة الطلابية وإطارها النقابي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا و ط م)، غير أننا نشهد مؤخرا تململا إيجابيا حيث تنتفض بعض المواقع الجامعية وتواصل النضال ضد المنع والتضييق وتطرح مطالب جماهير الطلاب في جدول أعمالها ومنها ما تحقق فعلا لفائدة الطلبة. منها أيضا من المواقع التي انطلقت في الموسم الجامعي الحالي بالنضال ضد قانون ضرب مجانية التعليم العالي والقانون المشؤوم 12-59 وهو ما جعل السلطات القمعية تهاجم وتقتحم جامعة بن طفيل بالقنيطرة للتنكيل بالمناضلات والمناضلين ومحاكمتهم بالسجن النافذ بل نصبت لهم مجالس تأديبية صورية لاستصدار قرار التوقيف النهائي في حق 22مناضلا/ة...ولا تزال بعض النضالات متواصلة في مواقع جامعية أخرى منها (فاس-تطوان-البيضاءا لرباط - مكناس - الدريوش الناظور...) هي نضالات وصمود شبيبي هام جدا يستوجب الدعم والتضامن والمساهمة في تيسير شروط عمل وحدوي على أرضية المبادئ الأربعة: الجماهيرية، الديمقراطية، التقدمية والاستقلالية وتجاوز الشتات.

إن اسهام الشبيبة التعليمية في النضال الديمقراطي العام إلى جانب النضالات النقابية العمالية والتنظيمات السياسية المناضلة كفيل بالدفع بتغيير ميزان القوى لصالح الطبقات الشعبية وبالتالي تفتح آفاق جديدة أمام تحقيق مغرب الحرية والكرامة والعدالة والمساواة.

العدوان الصهيو امبريالي على إيران

المصطفى خياطي

عند اندلاع كل حرب أو عدوان مسلح في مختلف البلدان، وغالبا تكون أمريكا والكيان الصهيوني أحد أطرافها، نتساءل عن مبرراتها وأهدافها ومن المستفيد من نتائجها. ويُطرح للنقاش الجدل بين العاطفة والتعاطف الجمعي للشعوب ومصالح هذه الجماهير وطبقاتها العاملة وكادحيها وحتى جنودها لأن أبناء الطبقات الارستقراطية والبرجوازية لا تشارك ولا تهتم إلا بالنتائج والغنائم.

في خضم التصعيد العدواني العسكري والسياسي حول إيران، يطرح سؤال جوهري نفسه: هل تمثل هذه الحرب معركة تحرر وطني ضد الإمبريالية، أم أنها صراع بين قوى رأسمالية متنافسة على النفوذ والهيمنة؟ ولا بد هنا أن نستحضر ترتيب التناقضات في تصنيفنا. وللإجابة عن هذا السؤال من منظور ماركسي، لا بد من تفكيك طبيعة الأطراف المتصارعة، وموقعها داخل النظام الرأسمالي العالمي، وطبيعة المصالح الطبقية التي تعكسها هذه الحرب.

ينطلق التحليل الماركسي من أن الحروب في العصر الإمبريالي، كما شرح لينين، ليست حروبًا عرضية أو أخلاقية، بل هي امتداد للصراع بين الرأسماليات الكبرى على اقتسام العالم. بهذا المعنى، فإن أي حرب يجب أن تفهم في سياق التناقضات بين القوى الإمبريالية أو بين هذه القوى ودول تسعى لتحسين موقعها داخل النظام العالمي، دون أن تخرج بالضرورة عن منطقه، ودون السقوط في مطب تسبيق التناقض الثانوي على حساب الرئيسي.

في حالة إيران، نجد دولة نشأت في ظل ثورة 1979 التي أطاحت بنظام الشاه المدعوم إمبرياليًا، وهو ما منحها طابعًا «معاديًا للإمبريالية» في خطابها السياسي. غير أن هذا الطابع لا يكفي لتوصيفها كقوة تحرر وطني بالمعنى الماركسي. فالنظام الإيراني، رغم تناقضه مع الهيمنة الأمريكية، هو نظام رأسمالي يعتمد على اقتصاد السوق، ويحتوي على برجوازية وطنية قوية، مرتبطة جزئيًا بالسوق العالمية، وتسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي. بالتالي، فإن الصراع بين إيران والقوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لا يمكن اختزاله في ثنائية «مستعمر/مستعمَر» الكلاسيكية. بل هو أقرب إلى صراع بين قوة إمبريالية مهيمنة وقوة إقليمية صاعدة تحاول إعادة التفاوض على شروط إدماجها في النظام العالمي. هذا لا ينفي وجود عناصر حقيقية من الهيمنة والعدوان الإمبريالي ضد إيران، سواء عبر العقوبات الاقتصادية أو التهديدات العسكرية، لكنه يضعها في سياق أوسع من التنافس بين رأسماليات.

من جهة أخرى، لا بد من التمييز بين موقف الطبقات الحاكمة ومصالح الطبقات الشعبية. فالحرب، في كل الأحوال، تُدفع كلفتها من قبل الطبقة العاملة والفئات الشعبية، سواء في إيران أو في البلدان الأخرى المعنية. العقوبات، مثلا، لا تضرب النخب الحاكمة بقدر ما تؤدي إلى تدهور شروط عيش العمال، وارتفاع الأسعار، وتفاقم البطالة. كما أن عسكرة المجتمع تستخدم غالبًا لقمع الحركات الاجتماعية وتبرير التضييق على الحريات.

في هذا السياق، يصبح من الخطأ، من منظور ماركسي، الانحياز غير النقدي لأي من أطراف الصراع. فدعم إيران بشكل مطلق بحجة «مناهضة الإمبريالية» يغفل الطابع الطبقي لنظامها، كما أن الاصطفاف مع القوى الغربية بحجة «الديمقراطية» يتجاهل تاريخ هذه القوى في التدخل العسكري ونهب الشعوب.

الموقف الماركسي المبدئي هو رفض الحرب الإمبريالية والدعوة إلى تحويلها إلى صراع طبقي داخلي، أي أن تتجه الطبقات العاملة في كل بلد نحو مواجهة أنظمتها الحاكمة بدل الاصطفاف خلفها. هذا ما عبّر عنه لينين بشعار «الهزيمة الثورية»، الذي يدعو العمال إلى عدم دعم حكوماتهم في الحروب الظالمة. لكن نفهم هنا أنه في حالة إيران الأمر يتعلق بدفاع مشروع عن السيادة و حقوق الدولة.

غير أن هذا لا يعني الوقوف على الحياد السلبي. فحين تتعرض دولة ما لعدوان إمبريالي مباشر، يمكن دعم حقها في الدفاع عن نفسها، ولكن دون تقديم دعم سياسي لنظامها الحاكم، ودون التخلي عن النقد الطبقي. بمعنى آخر، يمكن التمييز بين دعم الشعب ضد العدوان، ورفض النظام الذي يستغله لتعزيز سلطته.

في حالة إيران، إذا تطور الصراع إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع قوى إمبريالية، فإن الموقف التقدمي يقتضي إدانة هذا العدوان، وفضح أهدافه المرتبطة بالسيطرة على الموارد وإعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة لدحض التمدد الامبريالي . لكن في الوقت نفسه، يجب دعم نضالات العمال والنساء والشباب داخل إيران ضد الاستغلال والقمع، وعدم السماح بتحويل الصراع الخارجي إلى ذريعة لإسكات هذه الأصوات.

خلاصة القول، إن الحرب حول إيران ليست، في جوهرها، حرب تحرر وطني بالمعنى الكلاسيكي، بل هي تعبير عن تناقضات داخل النظام الرأسمالي العالمي. ومع ذلك، فإن وجود عنصر عدوان إمبريالي يفرض على القوى التقدمية اتخاذ موقف معقد: معاداة الإمبريالية دون السقوط في تبرير الأنظمة المحلية، ودعم الشعوب دون الارتهان لبرجوازياتها. هذا التوازن هو جوهر التحليل الماركسي، وهو ما يسمح بفهم أعمق لطبيعة الصراعات في عالم اليوم.

حدث الأسبوع

المغرب بين مطرقة الاستبداد وسندان الصهينة الشاملة

محمد راشيدي

تعتبر المرحلة الراهنة التي يمر منها المغرب من أدق المراحل التاريخية وأكثرها خطورة على المستوى السياسي والوجودي، حيث انتقل التحالف الطبقي المسيطر من مرحلة التطبيع السياسي الرسمي إلى مرحلة «الصهينة الشاملة» لمفاصل الدولة والمجتمع، وهو مسار لا يمكن فصله عن طبيعة النظام المخزني كأداة وظيفية في خدمة الإمبريالية العالمية. إن ما نشهده اليوم من ارتماء كامل في أحضان الكيان الصهيوني، من خلال الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، يمثل طعنة غادرة لتاريخ الشعب المغربي ونضالاته القومية والأممية، وتفريطا سافرا في السيادة الوطنية لصالح أجندات تهدف إلى إعادة صياغة المنطقة وفق المنظور الأمريكي الصهيوني. وفي مقابل هذا الانبطاح المخزي أمام القتلة والمجرمين، ينهج النظام سياسة ممنهجة تقوم على شيطنة ومنع أي شكل من أشكال التضامن مع القوى والشعوب التي تقف في خندق المواجهة ضد الغطرسة الإمبريالية، وعلى رأسها الشعب الإيراني الذي يتعرض لعدوان وتهديدات مستمرة. إن هذا التناقض الصارخ ليس مجرد صدفة أو نتاج حسابات دبلوماسية عابرة، بل هو تعبير مكثف عن اصطفاف طبقي واضح؛ فالبرجوازية الكومبرادورية والملاكون العقاريون الكبار يرون في التحالف مع الصهيونية درعا واقيا لمصالحهم الطبقية وضمانة لاستمرار استبدادهم، بينما يمثل التضامن الشعبي مع قوى المقاومة تهديدا لنموذج «الاستقرار» القائم على القمع والتبعية. إن المنظومة الإعلامية والأمنية للمخزن تسخر اليوم كل إمكانياتها لتزييف وعي المغاربة، عبر تصوير الكيان الصهيوني كـ»حليف استراتيجي» و»شريك تنموي»، في حين يتم حشد خطاب الكراهية والتحريض ضد إيران وشعوب المنطقة المقاومة، بتوظيف مقيت للنزعات الطائفية والقومية الضيقة التي لا تخدم سوى أعداء الشعوب. إن منع الوقفات التضامنية وتطويق المسيرات المنددة بالعدوان الصهيوني-الأمريكي، وتجريم الخطاب المناهض للإمبريالية، يكشف زيف شعارات «دولة الحق والقانون» ويفضح الدور الوظيفي الذي يلعبه النظام كشرطي يحرس مصالح الغرب في شمال إفريقيا. إننا في النهج الديمقراطي العمالي نؤكد أن معركة إسقاط التطبيع هي في جوهرها معركة من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، فلا يمكن تصور مغرب ديمقراطي ومستقل وهو مرتهن أمنيا وعسكريا لكيان عنصري استيطاني. إن الرهان اليوم معقود على وعي الطبقة العاملة وعموم الكادحين بضرورة الربط بين النضال ضد الغلاء والقمع في الداخل، وبين النضال ضد التغلغل الصهيوني والإمبريالي. إن شعارات التضامن مع الشعب الفلسطيني واللبناني والإيراني وكل ضحايا العدوان الإمبريالي يجب أن تصدح في كل الساحات، لكسر جدار التضليل الذي يحاول النظام بناءه. إن الصهينة ليست مجرد خيار خارجي بل هي سياسة داخلية تهدف إلى ضبط المجتمع وتدجينه عبر تقنيات الرقابة الصهيونية المتطورة، مما يجعل من المقاومة الشعبية للتطبيع واجبا وطنيا للدفاع عن الحرية والكرامة. إن محاولات شيطنة إيران ومنع التضامن معها في وجه العدوان الصهيوني تهدف بالأساس إلى عزل النضال المغربي عن سياقه العالمي المناهض للإمبريالية، وتكريس وضعية التبعية المطلقة لمراكز القرار في واشنطن وتل أبيب. إن التاريخ يثبت أن أنظمة الاستبداد والتبعية مهما بلغت قوتها الأمنية تظل هشة أمام إرادة الشعوب المنظمة، والشعب المغربي الذي قدم الشهداء من أجل فلسطين والحرية لن يقبل بتحويل أرضه إلى قاعدة خلفية للمؤامرات الإمبريالية. إن المهام العاجلة تتطلب وحدة كافة القوى الديمقراطية والحية في جبهة نضالية صلبة لفضح أكاذيب النظام، والتصدي للاختراق الصهيوني في التعليم والثقافة والاقتصاد، والتمسك بالهوية الكفاحية لشعبنا التي ترفض المساومة على المبادئ الأممية. إن معركتنا هي معركة وعي وتنظيم، فبالوعي الطبقي والجماهيري نسقط أطروحات التضليل، وبالتنظيم الميداني نكسر قيود المنع والقمع، وصولا إلى بناء مغرب يتحرر فيه الإنسان والأرض من قبضة المخزن وحلفائه الصهاينة، ويستعيد مكانته الطبيعية كقلعة للصمود والتضامن الأممي الصادق مع كافة الشعوب المكافحة من أجل تقرير مصيرها بعيدا عن الوصاية الإمبريالية.